



PROVISIONAL
A/PV.2360
24 September 1975
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

محضر حربي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والستين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ثورن
المساعد : السيد فال (نائب الرئيس)
المترجم : (لكسمبرغ)
(السنغال)

أدقبت الكلمات من :

السيد أندرسن (الدانمرك)
السيد راجاراتنام (سنغافوره)
السيد بالانكو (أوروغواي)
السيد مينيك (يوغوسلافيا)
السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥ / ٣مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد أندرسن (الدانمرك) (الكلمة بالانجليزية) : سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي أولاً أن أتقدم بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم لهذا المنصب يعتبر شاهداً تستحقونه لصفاتكم العظيمة كسياسي دولي . ان دخول موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب كأعضاء في الأمم المتحدة يعتبر نتيجة أخرى للعطية المستمرة والناجحة للقضاء على الاستعمار ؛ كما أنه خطوة هامة أخرى نحو اضافة صبغة عالمية على عضوية المنظمة . ان حكومة الدانمرك تتطلع الى استمرار هذه المنظمة في التعاون المثمر الذي كان قائماً بالفعل بين شعوبنا .

ونحن نشترك مع الآخرين في عقيدة ، بأن كافة الدول ينبغي أن تصبح أعضاء في هذه المنظمة العالمية . وينبغي ان يسمح لجميع الدول بأن تستفيد من المشاركة الكاملة في عمل الأمم المتحدة ، بينما تخضع للالتزامات التي يفرضها عليها الميثاق . وبغض النظر عن تعاطفنا ، أو عدم تعاطفنا ، مع نظام ما ؛ أو سياسة معينة ؛ فاننا نعارض أية محاولة لا تتفق مع الميثاق ؛ لطرده أو إيقاف عضوية أية دولة عضو في الأمم المتحدة ذاتها أو أجهزتها أو المنظمات الميثاقية عنها ؛ أو أية محاولة للحد من حقوق دولة عضو . ان السلام ، والتقدم ، نحو تحقيق عالم منظم ، يتطلبان اتصالات وحوار يتم بشكل فعال . ان أية قيود تطبق ، يمكن أن تؤدي فقط الى القضاء على الاتصالات المفيدة ، مما يؤدي بالتالي الى تقليل فرص استخدام النفوذ .

ان العيد الثلاثين للأمم المتحدة يعطينا فرصة نرحب بها لتقييم الوضع الحالي للمنظمة ؛ ولكي نحاول النظر الى المستقبل . لقد قيل كثيراً ، في السنوات الأخيرة ، ان الأمم المتحدة في حالة أزمة ، وبدلاً من ان ندخل في مناقشة عامة لاجدوى منها في النهاية ، فاني أفضل أن أبدأ حديثي بالإشارة الى الملاحظات التي أدلى بها السيد الأمين العام في مقدمته تقريره السنوي ، والتي أكد فيها ان هناك سؤالين أساسيين يتعلقان بالمستقبل ، لم يجدا الحل

بعد . أولاً : هل يمكن للدول ذات السيادة في عالمنا المتكافل ؛ وفي الظروف الجديدة التي نعيش فيها ، أن تتوصل الى اتفاق كاف في الرأي ، وأن تولد الارادة الجماعية اللازمة لكي يمكن تنفيذ الفكرة الأصلية الخاصة بالأم المتحدة ؛ باعتبارها وسيلة فعالة للحفاظ على السلام ؟
وثانياً : هل يمكنها أن تنمي قدرة المنظمة على معالجة المشكلات العالمية التي تواجه الآن كافة الشعوب ، والتي لا يمكن معالجتها بشكل منفصل من قبل دولة واحدة أو مجموعة من الدول ؟
ان هذين سؤالين على جانب كبير من الأهمية .

ولا يمكننا أن نعطي رداً ايجابياً الا اذا توفرت بعض الشروط والمتطلبات الأساسية . ان الشرط الأول هو الالتزام القوي من قبل كافة الدول الأعضاء بأهداف الميثاق ومبادئه ؛ واحترام مضمون هذه المبادئ . وفي الدورة الخامسة والعشرين ، فان وزير خارجية كندا قد اختتم بيانه من هذه المنصة بما وصفه بأنه أكثر الاقتراحات تواضعاً وأقلها حداثة ، فقد قال : " دعونا نستخدم منظمةنا ، ودعونا نطبق الميثاق . " وانني أسمح لنفسي في هذه المناسبة بأن أكرر هذا الاقتراح .

وفي هذا المجال ، من الأهمية بمكان ، أن نعلم أن تقسيم الاختصاصات بين مجلس الأمن ، وبين الجمعية العامة ؛ كما هو مبين في الميثاق ينبغي أن تتم مراعاته بدقة . ومن الأهمية بمكان أيضاً ان نحافظ على المبادئ الأساسية المتضمنة في الميثاق . وفي ذات الوقت ينبغي أن ندرك أن قيام منظمةنا بوظائفها بطريقة سليمة ؛ في عالم متغير ؛ يعتمد على التكيف المستمر والبناء مع التحديات الجديدة . وينبغي ان نحاول معاً ان نتقدم عن طريق الحوار ؛ والمفاوضات ؛ والتعاون . وينبغي أن نتجنب المواجهات المريرة . ان أعمال ونتائج الدورة الخاصة السابعة تعتبر شاهداً على ذلك .

ينبغي أن تتلاقى وجهات النظر في شكل حلول وسط ؛ يمكن لكافة الدول أن تقبلها . ان هذا ينطبق أيضاً على الموضوعات التي لا يمكن ايجاد حلول سليمة ومقبولة لها الا عن طريق مشاركة المجتمع العالمي ككل .

اننا نتطلع الى التعاون ، ولكننا أيضاً مصممون على أن نتخذ اجراءات منظمة ، وأن يتم الالتزام بالميثاق . ان الأمم المتحدة لم يقصد بها أبداً أن تكون منظمة تضم دولاً ذات أفكار

وفي قبرص ؛ فان الأمم المتحدة قد حاولت ، لعدة سنوات ، أن تساعد على إيجاد ظروف تؤدي الى الحل السلمي للمشكلة يقوم على موافقة الجاليتين الوطنيتين . ان الحكومة الدانمركية تقدر تقديرا كبيرا للجهود الحالية التي يقوم بها الأمين العام للدفع قدما بالمفاوضات بين ممثلي الجاليتين في قبرص . ولسوف نستمر في تأييد هذه الجهود . اننا نناشد الاطراف المعنية ان تتصرف بحكمة وواقعية ومرونة .

وعندما نفكر في السعي من اجل تسوية عادلة ودائمة في الشرق الاوسط وفي قبرس، ينبغي علينا الا ننسى الدور الاساسي الذي تقوم به قوات الامم المتحدة من اجل الحفاظ على السلام في هذه المناطق . ان عمليات الحفاظ على السلام لا يمكنها في حد ذاتها ان تحل المشكلات السياسية، ان هذا امر مفروغ منه ، ولكنها من الممكن ان تساعد على تخفيف حدة التوتر بين الاطراف المتصارعة، وبذلك تخلق جوا يؤدي الى اجراء المفاوضات الواقعية بين هذه الاطراف . ان عمليات الحفاظ على السلام تعتبر شرطا اساسيا لاغنى عنه من اجل تحقيق السلام . ان عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الامم المتحدة قد اثبتت في الواقع انها من الوسائل والمنجزات البناءة التي قامت بها هذه المنظمة .

وبعد عقد من التنمية البطيئة، فان عملية القضاء على الاستعمار قد استعادت دفعتها . ان الامم المتحدة قد لعبت دورا هاما في التطورات التي حدثت في افريقيا الجنوبية ، والتي أدت في الاعوام الاخيرة الى نتائج مرضية في الجهود التي تبذل من اجل تحقيق الاستقلال للاقاليم التي كانت تحت الحكم البرتغالي سابقا .

ولكن الكثير من الافريقيين مازالوا يعانون من الاضطهاد ، وان هذا الامر ينطبق على ناميبيا . وان جمهورية جنوب افريقيا مازالت مستمرة في تأييد نظامها غير المشروع ، وفي منع الشعب من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا الشأن فان الامم المتحدة عليها مسؤولية خاصة ينبغي علينا جميعا ان نتحملها . ان الضغط على جنوب افريقيا ينبغي الا يضعف ، بل على العكس ينبغي ان يشتد ويقوى . وكذلك الضغط على النظام غير المشروع في روديسيا الجنوبية، ينبغي ان يتدعم عن طريق التنفيذ الدقيق للعقوبات التي طبقتها الامم المتحدة . ان النظام غير المشروع ، على الرغم من الادانة المستمرة له من المجتمع العالمي ، فانه يواصل ممارسة سياسات القمع ضد الاغلبية الافريقية في زيمبابوي ، ويحرم هذا الشعب من حقه في ان يعامل على قدم المساواة .

ان الامم المتحدة لها دور جديد وهام في ادارة الاقتصاد العالمي . وهذا امر يتمشى مع الصبغة العالمية للمنظمة .

ان الفجوات القائمة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ، وبين الدول التي اعطتها

الطبيعة بسخاء ، وبين الدول التي ضنت عليها الطبيعة بذلك ، تشكل الحقيقة الاساسية التي ينبغي ان تنبع منها محاولاتنا المشتركة في اطار الامم المتحدة . انه من واجب جميع الدول أن تشارك بنشاط في الجهود التي تستهدف ازالة عدم التكافؤ ، وعدم العدالة بين شعوب العالم . انه فقط عن طريق مساعدة الشعوب الاقل حظا في استعادة كرامتها ، وفي شغل المكان الملائم لها في المجتمع البشرى ، يمكننا ان نأمل في خلق عالم عادل .

ان حكومة الدانمرك تمشيا مع هذا الهدف ملتزمة بشدة بهدف معونات التنمية الرسمية الذي يبلغ ٧ر. في المائة من اجمالي الناتج القومي ، والذي تم تحديده في استراتيجية التنمية الدولية لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية . ووفقا لخطة الوطنية فان هذا الهدف ، كما هو مبين في القرار الذي تمت الموافقة عليه في الاسبوع الماضي في الدورة الخاصة السابقة ، سوف يمكن الوصول اليه في نهاية هذا العقد .

هناك ملامح رئيسية لمعونة التنمية التي تقدمها الدانمرك تتمثل في ان نصفها يتم عن طريق المنظمات الدولية . وعن طريق مساهماتنا اولا وقبل كل شيء* في برنامج الامم المتحدة للتنمية ، فقد قمنا بتأييد الجهود التي تستهدف تمكين الامم المتحدة من ان تلعب دورا هاما في التعاون من اجل الانماء الدولي .

كذلك يمكننا ان نقول بصدق انه تم تحقيق نتائج كبيرة ومشجعة عن طريق برامج التنمية في الماضي وفي الحاضر ، ولكن علينا ان نعترف ان هذه البرامج غير كافية للتوصل الى الهدف الخاص بتضييق الفجوة في مستويات المعيشة بين الدول النامية ، وبين الدول المتقدمة .

ولقد قبلنا ذلك التحدي ، وان استجابة الدول في اوروبا للاقتراحات التي تقدمت بها مجموعة ال ٧٧ ، بما في ذلك توقيع معاهدة لومي ، تؤكد رغبتنا الصادقة في اجراء حوار بناء .

ولن يكون من العدل ان نتوقع نتائج سريعة . ان عملية التكيف مع اوضاع جديدة ، وعملية قبول التضحيات اللازمة لها ، ترتبط بالاسباب الخاصة بها ، وتعتمد على عمليات اتخاذا القرارات بصورة ديمقراطية . وهناك حاجة الى مفاوضات صبرية ليس فقط فيما بين الدول ، بل داخل كل دولة من الدول حتى يمكن التوفيق بين المصالح المختلفة . ان الجو الاقتصادي العام يعتبر عاملا هاما آخر في تحديد قدرة الدول النامية على مواجهة متطلبات التغيير في المجال الاقتصادي ، وبالتالي امكانية تمتع الدول النامية بفوائد .

ان الدورة الخاصة السابعة للامم المتحدة كانت حدثا على جانب كبير من الهمية ، وان الدول الاعضاء قد نجحت في التوصل الى اتفاق ، على الخطوط الاساسية المتعلقة ببرنامح واقعي واسع النطاق خاص بالاجراءات التي تستهدف زيادة قدرة الدول النامية على الاستمرار في عملية تنميتها . لقد كانت النتيجة هامة ، ان تم التوصل اليها عن طريق مفاوضات حقيقية اشترك فيها جميع الاطراف ، ومن المشجع أن نرى انه أمكن التوصل الى اتجاه واقعي جديد . وان هذا امرا ينبغي بالامل والتفاؤل بالنسبة لنجاح المفاوضات المفصلة التي سيتم اجراءها من اجل تنفيذ هذه القرارات .

وفي مجال التعاون الدولي تحت اشراف الامم المتحدة ، نعتقد ان هناك عملا يجرى من اجل التحضير لاتفاقية بشأن قانون جديد للبحار ، ومثل هذه الاتفاقية سوف تكون لها قيمتها ، اذا ما كان هناك التزام من قبل الجميع بها . لذلك ينبغي ان نأخذ في الاعتبار جميع المصالح المشروعة اثناء وضع حلول للمشكلات الملموسة .

ان منظمنا مهتمة باستمرار بتشجيع احترام حقوق الانسان . ورغم وجود الامم المتحدة ، فاننا نشهد الاضطهاد الذي يتم بسبب عوامل ايد يولوجية ، او سياسية ، او دينية ، والاعتداءات الصارخة على حقوق الانسان الاساسية في كثير من اجزاء العالم . ومن سوء الحظ ، فان هناك دلائل مستمرة تؤكد استمرار هذه الاعتداءات على حقوق الانسان ، وسوف يكون دائما من واجب المجتمع العالمي ان يقوم برد فعل قوى على مثل هذه الاساليب اينما وقعت .

وفي النهاية ، اود ان اشير باختصار الى جانب هام من جوانب عملنا . ان الامم المتحدة قد انشأتها شعوب العالم ، فهي منظمة خلقها الانسان . وان منظمة خلقها الانسان لكي تعمل من اجل الانسان ، لا يمكنها ان تنجح في مهمتها ما لم يساندها الرأى العام ، وما لم تتمتع بالاحترام والفهم والتأييد . وينبغي ان نعترف بأن تدفق العبارات البليغة ، والجمود ، وعدم الاحترام للميثاق ، والنظرة الوطنية ضيقة الافق كثيرا ما اضعفت ايمان الشعوب بهذه المنظمة .

ان التفاهم العام والتأييد أمران لا بد أن يستعدا . ولا بد أن ننمي جوا من الاعتدال والمصالحة لايجاد حوار حقيقي ، وهذا يعني حوارا مبنيا على الاحترام للمصالح القومية المختلفة . ولا بد أن نظهر رغبة أكبر في التعاون البناء في سبيل الوصول الى اجابات للمشاكل العالمية التي تواجهنا .

ان حكومة الدانمرك لا تقلل من خطورة هذه المهمة أو أهميتها ، ولكن اذا كانت لدينا جميعا الحكمة ، والشجاعة ، والارادة السياسية للتعاون ، فربما أمكننا بشكل مشترك أن نؤدى الى بناء منظمة قوية للأمم المتحدة . ان هذا هو تحد فوري لـ (١٤١) عضوا . هذا التحدى الذى يتمثل في جعل هذه المنظمة وسيلة فعالة لدعم السلام والأمن الدوليين ، ولتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي . واذا فشلنا في هذه المهمة ، فهذه مسؤوليتنا المشتركة .

السيد راجاراتنام (سنغافوره) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا

لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، وأعتقد أنكم أول رئيس وزراء يشغل هذا المنصب الرفيع ، وكونكم تشعررون بانكم قادرون على البعد عن بلادكم لمدة ثلاثة أشهر فهذا يشير الى الاستقرار السياسي الذى تتمتع به بلادكم . وكذلك شعوركم بالثقة وشجاعتكم السياسية . ان كثيرا من رؤساء الحكومات لا يشعرون بالأمن اذا ما بعدوا عن بلادهم لمدة ثلاثة أشهر متتالية . ان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يعتبر أولا ، وقبل كل شيء اعترافا بصفاتكم الشخصية . كذلك فانه يضفي الشرف على لكسمبورغ . وكوزير خارجية لدولة صغيرة ، فانني أشعر بالسرور والرضا لأن ممثل دولة صغيرة أخرى قد انتخب لرئاسة هذه الجمعية . ان وفدى أيضا يود أن يتقدم بترحيبه الحار وتمنياته الطيبة للدول الأعضاء الثلاث الجدد ، وهي جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية . ونحن نتطلع أيضا لدخول بابوا غينيا الجديدة في عضوية هذه المنظمة ، باعتبارها دولة مجاورة ، ونحن نشعر بالسرور العظيم لتأييد طلبها بالانضمام لعضوية الأمم المتحدة .

أود أيضا أن أشيد بالسيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم للجهود التي لا تكل التي قام بها من أجل تنفيذ مهامه بالرغم من الصعوبات التي واجهته خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة . أود أيضا أن أذكر ، بصفة خاصة ، مثالين يدلان على مدى مساهمته في قضية السلام والأمن الدوليين .

أولا ، اعتقد أننا جميعا ندين له بالفضل لأنه عقدت برئاسته محادثات بين الجاليتين في قبرص ، وقد عقدت أربع دورات لهذه المفاوضات . وبالرغم من أنه يبدو أن هذه المفاوضات قد واجهت بعض الصعوبات ، إلا أنني سوف أحث الأمين العام على ان يستمر في جهوده مع طرفي النزاع حتى يمكن استئناف المفاوضات بشأن العقبات الرئيسية التي تعوق تحقيق تسوية سلمية دائمة في قبرص . ثانيا ، أود أن أهنئ السيد الأمين العام على الدور العظيم الذي قام به ، والذي أدى الى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وبين غينيا .

يشهد هذا العام ، الذكرى الثلاثين لانشاء منظمتنا ، وهذا يعني أن هذه الفترة الزمنية تفصل بين جيلين ، جيل ما قبل الحرب الذي ولد عندما أسست هذه المنظمة ، والذي ما زال يقوم بتسيير شؤونها وإدارتها ، والجيل الآخر الذي ولد بعد أن أنشئت الأمم المتحدة بعد توقيع ميثاق سان فرانسيسكو . ان هذا الجيل الأخير ، جيل ما بعد سان فرانسيسكو ، قد دخل الآن مرحلة أواسط العمر وهو يشكل الآن الأغلبية العريضة لشعوب العالم . وفي الأعوام المقبلة ، فان اتجاه الاحداث العالمية ، واتجاه هذه المنظمة سوف يصبح في أيديهم . ولذلك فان أية مناقشة للأمم المتحدة وللمستقبلها ينبغي أن تتم في إطاره معنى بالنسبة لهذا الجيل الجديد ، بدلا من أن تتمشى فقط مع العقائد والتعصبات القديمة لجيل سابق .

ومن المتفق عليه ، بصفة عامة ، أنه بعد ثلاثين عاما ، فان هذه المنظمة العالمية قد فقدت الكثير من حماسها وحيويتها ، وهناك بعض المتشائمين الذين يتنبأون بتدهورها في المستقبل وبالرغم من أننا لا نتفق مع هؤلاء المتشائمين ، إلا أنه من الحقيقي ، ان الآمال العظيمة التي وضعناها في الأمم المتحدة في سنواتها الأولى قد تبخرت الى حد كبير . وان الحالة المؤسفة التي وصلت اليها حدث بهذه الجمعية العامة ، بلا شك ، الى تكوين مجموعة من الخبراء للنظر في الوسائل اللازمة لاعادة احياء الأمم المتحدة . وهؤلاء الخبراء قد استكملوا الآن تقريرهم وسوف أعلق على توصياتهم البناءة فيما بعد .

ان اعادة تنظيم الأمم المتحدة وأجهزتها ، لا تعتبر كافية في حد ذاتها ، لأن ما هو مطلوب أكثر من ذلك وهو احداث تغيير جوهري في النظرة الفكرية ، والمعنوية ، والعاطفية ، لمعالجة المشاكل العالمية التي تهم الـ ١٤١ دولة التي تشكل بشكل جماعي منظمة الأمم المتحدة .

وفي الواقع فان أوجه الضعف في هذه المنظمة وعيوبها تعتبر معبرة عن فشلنا نحن ذاتنا . اننا لا يمكن أن نخلي أنفسنا من المسؤولية باختيائنا خلف بعض العبارات المجردة مثل الاجهزة والجراءات ، فاننا نحن نمثل الأمم المتحدة وهي لا يمكنها أن تكون أفضل أو أسوأ مما نحن عليه .

قبل أن أبدأ فيما أسمية بحق نقد للذات ، دعوني أقول ، انني لا أتفق مع هؤلاء الذين يزعمون أن هذه المنظمة ليس لديها ما تفخر به ، وأن العالم سوف يكون من غيرها في وضع أفضل . ان الحقائق لا تبهر هذا الرأي المتطرف ، فان منجزات الأمم المتحدة ، لا شك أنها لم تحقق كل الآمال التي كانت معقودة عليها ، ولكن دون شك ، فانها ساعدت على تحسين الحالة الصحية للشعوب في كافة انحاء العالم ، وعلى مساعدة الدول النامية في تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي تشجيع التعاون الدولي في كثير من المجالات ، مثل الغضاء الخارجي ، والمحيطات ، وعمليات حفظ السلام . وهذه كلها منجزات هامة بلاشك ، وتعتبر شاهدا ودليلا على الامكانيات العظيمة للمنظمة .

وربما كان هناك أمران من أهم منجزات هذه المنظمة ، وهما يعوضان عن فشلها ألا وهما ، أولا ، تحرير مئات الملايين من أفراد الشعوب المختلفة من نير الاستعمار وثانيا ، تكوين أوغرس عادة الحوار والتعاون بين مائة واربعين دولة . لم يحدث من قبل في تاريخ البشرية أن تمكن مثل هذا العدد من الدول ، أن يجتمع من حين لآخر لكي يجري حوارا شاملا . واننا نعتبر أن فض الأمم المتحدة في الواقع سوف يؤدي بالعالم الى كارثة لا مفر منها ، وان الايمان أو الاعتقاد بأن الاستقرار العالمي يمكن أن يتحقق عن طريق العودة الى دبلوماسية القوى الكبرى ، أو عن طريق تنسيق الجهود بين الدول التي تسمى نفسها بالعالم الثالث ، أعتقد أن هذا سوف يكون في النهاية أمرا في غير صالح البشرية . وفي الواقع انه لا يوجد حل بديل اليوم ، يفني عن وجود الأمم المتحدة . وحتى اذا اضطررنا لأن نفعل ذلك غدا ، فاننا سوف نكون مدفوعين من أجل البحث عن وسيلة للبقاء الى خلق منظمة أخرى لا تختلف كثيرا عن هذه المنظمة ، لأننا خلال الأعوام الثلاثين التي مضت قد خلقنا بالفعل عالما متكافلا ، حتى وان كان ذلك قد تم رغم ارادتنا ، وانني أعتقد أن هذا التكافل يزداد يوما بعد يوم . وان العلوم الحديثة ، والتكنولوجيا ، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كثيرا ما تفرض علينا رغم ارادتنا . وان المجتمع العالمي اليوم ، لم يعد اسطورة ، بل أصبح حقيقة واقعة . وان اقتصادياتنا ، وسياساتنا ، ومشكلاتنا الاجتماعية لها أبعاد عالمية ، وكذلك أبعاد وطنية . ان الغذاء ، والوقود ، والسكان ، والبيئة ، وانتشار الأسلحة النووية ، ووضع نظام قانوني جديد لإدارة استخدامات موارد المحيطات في العالم ،

ونقل الموارد والمهارات التكنولوجية من الدول المتقدمة الى الدول الأقل نمواً ، والتحديث السريع ، والتصنيع للدول الأقل نمواً ، كل هذه تعتبر مشكلات تحتاج الى حلول وطنية وعالمية في آن واحد . ولا يمكن لكل منا أن يستغني عن الآخر .

وباختصار ، فان العالم وحده لا تنقسم ، وان مشكلاته الجوهرية لا يمكن الفصل بينها . ان هذه حقيقة واقعة ، ولكن الايدولوجية ، والاتجاهات التي تدور في ضوئها مناقشات هـذه المنظمة ، قد وضعت في حقبة ماضية ، وهي عقائد قد صيغت لمواجهة احتياجات أوروبا في القرن السابع عشر ، حيث كان قد تم اكتشاف الفحم والبخار في ذلك الحين . وان ايدولوجيات هـذه الفترة كانت تتركز في نظرة وطنية ضيقة ، تقوم على اسطورة تفوق الجنس ، وعلى أساس تأثير الأديان ، وانها تعتبر أمراً يؤوله الخالق ذاته . هذه الايدولوجيات نفسها قد كرس الحروب للقهر ، واخضاع الشعوب الأضعف باعتبارها خطوات ضرورية في طريق الحضارة والمدنية الرفيعة .

ان أيدولوجية القرن السابع عشر هي التي مازالت تتحكم في تفكيرنا ، وتشكل سياساتنا الدولية في هذه المنظمة . حقا ان هذه العقائد الأساسية في هذه الأزمنة التي تتسم بالثقافة تختفي في شكل ثوب من البلاغة ، الصبغة الدولية ، والأخوة العالمية ، ولكنها في النهاية تبين استمرار عقلية القرن السابع عشر . ومما يثير الحزن تلك السياسة التي تتبعها بعض دول العالم الثالث ، رغم انها كانت من ضحايا تلك الايدولوجية الاوربية العتيقة . ان انها بدأت أيضاً تتمسك بالوطنية الضعيفة الأفق ، والاتجاهات العنصرية والدينية المرتبطة بالحكام الغربيين السابقين . ونحن ان نشكو من عجرفة الأقوياء ، ينبغي أيضاً أن ننقد العجرفة المتزايدة للضعفاء ، اذا كنا صادقين مع انفسنا .

ان عدم كفاية الأمم المتحدة يمكن أن تنسب جزئياً فقط للعيوب التنظيمية والاجراءات غير الكافية . وليس من المعقول أن نسمى لحل ما نسمية بالمشكلات العالمية ، في اطار عقلية وطنية تنتهي لعصر البخار . وان ما هو أسوأ أن نخلق مشاكل أكثر لا نفسنا ، بارغام عالم متكافل على التمشي مع أنظمة عتيقة ، وايدولوجية قديمة . لذلك فان المشكلات الاقتصادية تزداد سوءاً ، لان مائة واربعين دولة تضع حلولاً لمشكلات عالمية في أطر وطنية للغاية . لذلك فان المشكلـة النقدية قد أصبحت من المشكلات التي لا يمكن التحكم فيها ، لان هناك حلولاً كثيرة متعارضة تتقدم بها الدول .

وان أول شرط أساسي لاعادة احياء الامم المتحدة ، هو أن نقبل حقيقة معنية ، ألا وهي اننا نتحرك نحو مجتمع عالمي شامل ، وأننا ما لم نفكر باعتبارنا أعضاء في هذا المجتمع العالمي ، فان مشكلاتنا سواء كانت محلية أو دولية سوف تزداد تفاقما . وان هذا لا يعني التخلي عن الشخصية الوطنية ، أو التضحية بالمصالح الوطنية الأساسية ، بل ان هذا يتطلب نمطا جديدا من التفكير سوف يسمح لنا بأن ندعم ، ونوسع نطاق المصالح الوطنية في اطار أوسع وأشمل للمجتمع العالمي . واعتقد أن هذه المهمة ليست شاقة كما تبدو . ان الدول العظمى قد نجحت بالفعل في خلق علاقات مرضية بين مجموعات فردية متصارعة في اطار هيكل يتعدى المصالح الوطنية .

لدينا في هذه المنظمة مائة وواحد واربعون عضوا ، وان مصالحنا لا تتماثل دائما ، بل كثيرا ماتتعارض بشكل حاد ، ولكننا بصفة جماعية نشكل المجتمع العالمي . وانا كان لهذه المنظمة ان تكتسب اهمية ومغزى ، فينبغي عليها ، ان تصبح اداة لتوجيه مجتمع عالمي ، نسعى لخلقها الان بطريقة غير مخططة ولا هدف لها .

وانا قمنا بهذا الدور ، كما نرى ، فنحن نعتقد ان هذا هو التبرير الوحيد لوجود هذه المنظمة ، وانا كنا سنلعب هذا الدور ، فاني اود ان اقترح بعض الخطوط الاساسية :

اولا - ينبغي ان نتخلى عن المفهوم القديم الذي ساد في الاعوام الثلاثين الاخيرة ، وهو استخدام هذه المنظمة كساحة للقيام بالمباريات وبالمواجهات ، وذلك بغية نقل هذا الاتجاه للمجتمعين في بلادنا ، والعمل على التغلب على الشعور باليأس . وفي هذا المجال ، فان الدول الكبرى ينبغي ان تلام على المبادرة او البدء* بهذا التقليد السيء* في الايام التي سميت بايام الحرب الباردة . وانا كان علينا ان نجد حلولا شاملة لتحديات عالمية ، فينبغي علينا ان نتعلم كيف نستخدم هذه المنظمة كمنصة او ساحة للفاوضات ولحل المشكلات . انه من غير المجدي التحدث عن التعاون الدولي ، بينما نقوم باتخاذ اساليب من شأنها ان تؤدي الى تقسيم الدول الاعضاء* واذلالها . ان الاتجاه الى حل المشاكل يتطلب عقلية من نوع جديد ، فينبغي ان نسلم بحقيقة معينة ، هي وجود مائة وواحد واربعين دولة ذات مصالح مختلفة . ويؤدي هذا في كثير من الاحيان الى اتخاذ سلسلة من الحلول الوسط ، التي تعتبر اقل كمالا من الحلول التي يمكن الوصول اليها . ولكن قد يكون هذا هو الطريق العملي الوحيد للتوصل الى حل مرض .

ثانيا - ينبغي ان نتخلى عن العقيدة السائدة ، وهي ان القرار الذي يتخذ باغلبية حاسمة يؤدي الى حل المشكلة . واعتقد ان هذه اكبر مواطن ضعفنا ، فهي التي ساعدت على ان تصل المنظمة الان الى هذه الحالة المؤسفة . فحيث يؤدي قرار الى الاضرار بالمصالح الاساسية للدول المعارضة له ، فلاشك انه سوف يتجاهل . واسوأ من ذلك ان هذا القرار سوف يخرقه حتى بمعرفة الدول التي تم اقناعها بالتصويت في صالحه . واننا نساعد ، باتخاذ القرارات التي نعلم انها سوف تخرق على الاساس لسمعة قراراتنا .

لذلك فان التأكيد ينبغي الا يكون على اتخاذ القرار عن طريق الاغلبية ، بل على اساس من التوفيق والاتفاق العام في الرأى . والحقيقة ان الشكوك المتزايدة اصبحت تتهدد مبدأ التصويت على اساس الاغلبية لعدة اسباب . ففي كثير من المناسبات اصبحت هذه ، وسيلة او اسلوبا ، ليس للتوفيق ، بل للمواجهة التي تستهدف اذلال المعارضين او اقناعهم بان الشخص المؤيد للقرار يتمتع بعدد كبير من الاتباع . ونتيجة لذلك فان قرارات الاغلبية اليوم ، قد فقدت فاعليتها عن طريق سوء الاستخدام المستمر لها ، فهي بدلا من ان تخيف الضحية ، نجد انها تقوى وتدعم من تحديدها . ومن الحقيقي ايضا ان قرارات الاغلبية لا تتخذ في العديد من المناسبات على اساس صفات قضية بعينها . وان المتهم سيء الحظ ، يعرف ان القضاة والحكام ، قد توصلوا الى قرار بالفعل ، قبل ان يستمعوا الى قضيته ، وقبل ان يناقشوا الحقائق ، وهذا امر لا يثير الدهشة ، لان الحقائق التي ادت الى القرار ، في هذه القضية ، لا علاقة لها في كثير من الاحيان بالقضية التي تناقش . ان القرارات يتم التوصل اليها بشكل صريح ، كنتيجة لصفقات سرية بشأن موضوعات لا علاقة لها بالموضوع الذى يتخذ بشأنه القرار .

وهناك قرارات تؤدى بطبيعتها الى التحدى ، وتشكل تهديدا للسلام . فإى قرار على سبيل المثال يؤدى الى الكراهية نحو بعض الدول التي قد لا يكون لنا معها سوى علاقات جيدة ، او القرار الذى يدعو دولة من الدول الى أن تصفي نفسها سياسيا أو اقتصاديا ، لا شك في أنه قرار سوف يتعرض للخرق . ومع ذلك فقد كانت هناك مناسبات اتخذت فيها قرارات لها هيبتها من قبل هذه الجمعية . سوف يكون أمرا حسنا بالفعل ، امكان تنفيذ القرارات التي يمكن التوصل اليها على أساس مبدأ الاغلبية ، ولكننا لا نعتقد أن أعضاء هذه الجمعية مستعدون لذلك الآن . انه ينبغي ارضاء الأقلية ، وأن يضمن لها أن تصدر قرارات الاغلبية بموضوعية تامة ، وأن يقوم بها رجال أفاضل لا محكمة بدائية .

ان هذه المنظمة ينبغي أن تستهدف بناء اتفاق في الرأى ، أو كما يقول ميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي أن نجعل هذه المنظمة " مركزا للتوفيق بين أفعال الدول " ، ولا ينبغي أن نشجع أو نوسع من نطاق الصراعات والخلافات .

وأود الآن أن أتقدم ببعض التعليقات المختصرة بشأن التوصيات الواردة في تقرير مجموعة

الخبراء الخاصة بهيكل منظمة الأمم المتحدة الذي يحمل عنوان " هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل التعاون الاقتصادي الشامل " . واني أشير بصفة خاصة الى الاقتراح الذي يقول ، انه بناءً على طلب الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أو بناءً على اقتراح مقدم من عشر أعضاء أي جهاز من الجهازين ، يمكن انشاء مجموعة مفاوضات صغيرة للسعي الى تحقيق اتفاق بشأن اقتراح محدد في مجال الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي . ان مجموعات التفاوض سوف تكون ذات حجم معقول يتراوح بين عشرة وثلاثين عضواً ، وسوف تضم دولا مهتمة بصفة رئيسية بالموضوع سواءً أكانت أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أم لا . وهذه المجموعات سوف تعمل لمدد تتراوح بين عام وعامين قابلة للتجديد بناءً على قرار الجمعية العامة أو المجلس .

وسوف يخطر المجلس بالتقدم الذي تحققه هذه المجموعات الخاصة بالتفاوض . وأثناء فترة العامين ، فان الجمعية العامة والمجلس سوف ينظران في الموضوعات التي تناقشها المجموعات ويتخذان القرارات بشأنها . ولكن بالنسبة لاتخاذ قرار باجراء التصويت في شأن قرار معين من عدمه ، فان الجمعية العامة أو المجلس ينبغي أن يأخذ في اعتباره تقدم المفاوضات .

وكل مجموعة تفاوض سوف تعمل تحت اشراف رئيس متفرغ ، عند الضرورة ، بمساعدة مكتب صغير يضم نائب الرئيس ، ويمكن أن يقترح اسماء هم الامين العام ، ويصادق على ذلك من قبل الجمعية العامة أو المجلس ، حسيما يكون الاقتراح الخاص بانشاء المجموعة . وسوف يبقى الرئيس المتفرغ مدة بقاء المجموعة . وكل مجموعة من مجموعات التفاوض سوف تعمل على أساس من الاجماع في الرأي . وعند ما تتوصل مجموعة المفاوضات الى اتفاق ، فانها سوف تتقدم بتقرير للمجلس الذي سوف يوافق على الاتفاق ، أو يحيل المسألة مرة أخرى لمجموعة المفاوضات لمزيد من المناقشة أو لا تخاز اجراء معين ، حسبما يراه ملائما . وبعد موافقة المجلس ، فان الاتفاق يمكن أن يعرض على الجمعية العامة التي تقوم بالموافقة عليه أو تعيده مرة أخرى للمجموعة ، أو أن تتخذ أي اجراء آخر .

ان وفد بلادي يرى أن هناك مزايا كبيرة في الاجراءات الاستشارية التي تقترحها مجموعة الخبراء . ونحن نؤيد هذا الاتجاه ، لأنه يستهدف تشجيع التوصل الى اتفاقات بشأن موضوعات السياسة الاساسية ، التي لا يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى . ونحن نعتز مع ذلك ، بأنه ليس كافيا أن نخلق اجراءات استشارية جديدة من أجل التوصل الى اتفاق . ولكنه من الالهمية بمكان أن نعالج الموضوع الخاص بكيفية اجراء هذه المفاوضات .

أرجو أن تسمحوا لي أن أقترح أربع قواعد أخرى في هذا الشأن : القاعدة الاولى ، هي أنه لتحقيق النجاح في أية مفاوضات ، ينبغي علينا أن ندرس الاقتراحات البناءة التي يقدمها كل طرف ، ونحن في حاجة الى دراسة آراء كافة الاطراف . ولكي أضع ذلك بطريقة مناسبة ، فان خلاصة أية قاعدة في أية مفاوضة من المفاوضات هي أن نرى المشكلة من وجهة نظر المعارضين ، وأن نفهم المصالح التي تحاول أن تخدمها ، والضغط التي تتعرض لها .

والقاعدة الثانية ، التي سوف أقترحها ، هي أنه لا ينبغي أن يسعى أحد للسيطرة على سير المفاوضات . وكما قال أحد الدبلوماسيين البارزين - السيد افريل هاريمان - " انه لا يمكنكم أن تحققوا شيئا بضرب الذين يعارضونكم على الرأس . . . وفكرة أنه يمكنكم أن تجبروا الخصم على أن يتفق معكم يعتبر لغوا فارغا " .

والقاعدة الثالثة التي أود أن أقترحها ، أنه لا ينبغي لأى طرف أن يطالب بتنفيذ جميع مطالبه . وكل طرف ينبغي أن يكون مستعدا للتضحية ببعض مطالبه ، والتقدم ببعض التنازلات وقبول

بعض الحلول الوسط . ولا يمكن أن تتم أية مفاوضات ناجحة ، اذا كانت ترضي كافة المطالب الاجمالية لطرف واحد . ولا ترضي أى من مطالب الطرف الاخر . ينبغي أن تكون هناك مكاسب وخسائر ، وحقوق والتزامات متبادلة .

والقاعدة الرابعة والاخيرة ، التي سوف أقترحها ، هي أن كل دولة لها حد أدنى معين من المصالح الوطنية . ومن غير المعقول أن نتوقع من دولة أن توافق على اقتراح ينتقص من هذا الحد الأدنى من مصالحها القومية وان الأطراف الخاصة بالمفاوضات ينبغي عليها أن تحاول التفكير في الى أى مدى يمكن للأطراف الاخرى أن تتقدم بتنازلات ، والحدود التي لا يمكنها ان تتعداها ، ولذلك يكون من غير المعقول أن تطلب منها أن تقدم تنازلات .

ان هذه القواعد الاربع التي اقترحتها ، ليست جديدة ، وليست كاملة ، ولكنها قد تنقل اليكم فكرة عن نوع القيم الجديدة ، والمواقف الجديدة التي ينبغي أن تتسم بها المفاوضات ، وأن نرشد المفاوضات ، اذا كان للامم المتحدة أن تتغير من ساحة للخلافات الى ساحة للمفاوضات .

هؤلاء الذين وضعوا ميثاق الامم المتحدة قد استلهموا رؤية الامم المتحدة كمركز للتوفيق بين مصالح وتصرفات الدول . وان هذه الرؤية الخاصة بالامم المتحدة لم تعد مناسبة لنا اليوم . نحن نواجه الان جدول أعمال جديد حافل بالمشكلات الملحة - كالطاقة ، وانتشار الاسلحة النووية ، والغذاء والمجاعات ، والانفجار السكاني ، وتدهور البيئة ، والحوار بين الشمال وبين الجنوب - كل هذه تعتبر تحديات كبيرة ، أو تحديات عالمية ينبغي أن تكون لها استجابة عالمية . وان الامم المتحدة هي الساحة المناسبة ليجاد حلول لهذه المشكلات . وان الدورة الخاصة السابعة ، ربما كانت نقطة تحول في تاريخ الامم المتحدة . لقد بينت أن الامم المتحدة يمكنها أن تعمل ، وأن الشعوب أو الامم يمكنها أن تتفاوض . فدعونا نستمر في بذل جهودنا في هذا السبيل .

لقد بدأت حديثي قائلاً ، ان الثلاثين عاما التي مرت كانت تمثل فترة تولى فيها جيل جديد المسؤوليات في هذه المنظمة ، وان جيل ما قبل الحرب - الجيل القديم - عليه الكثير الذي يجعله يشعر بالخجل ، وهذا يتمثل بصفة خاصة في المذابح التي حدثت في الحرب الاخيرة ، واخضاع الملايين تحت اسم الامبراطوريات . ولكننا قد عوضنا عن ذلك كله ، بخلق هذه المنظمة التي كرست نفسها للقضاء ، الى الابد ، على الحروب ، وعلى المفامرات الاستعمارية . ولكن هذا التعويض لا يمكن أن يكون كاملاً ، الا اذا أمكننا أن نجعل من الامم المتحدة ، بالفعل ،

وسيلة يمكن الاعتماد عليها للتوحيد بين شعوب العالم . وعندئذ يمكن للجيل الجديد أن يقول " ان الجيل الذي ورثنا عنه عالمنا كان جيلا فريدا ، حيث أنه لم يترك لنا أى مخلفات تحت البساط نقوم بتنظيفها " .

السيد بلانكو (أوروغواى) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد أوروغواى يود في البداية أن يتوجه بالتهنئة للسيد جاستون تورن رئيس وزراء ووزير خارجية لكسبرغ على انتخابه رئيسا للجمعية العامة . كذلك أهنيء نفسي على انتخاب رجل دولة شاب ، وناضج في آن واحد ، أتى من دولة نبيلة لها تقاليدها ، وفي مقدورها أن تعمل في عصرنا هذا .

كذلك أود أن أحبي السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر الذى رأس أعمال الجمعية العامة خلال عام ، اتسم بالحيوية في حياة منظمنا .

اود ان اهنيء جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب ، وجمهورية ———ة
موزامبيق الشعبية على انضمامهما كأعضاء جدد في منظمنا ، اولئك الاعضاء الذين سيسهمون في
المسيرة التقدمية نحو الشمولية .

اسمحوا لي ان اقدم بيانا ذا طابع عام نظرا لاننا في العيد الثلاثين لمنظمنا . ان وفد
اوروغواي قد جاء الى هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة بنفس الروح التي كانت تحدوه عند توقيع
ميثاق سان فرانسيسكو . اننا نتبنى اهداف الميثاق . وسوف نعمل على تطبيقها في اطار سياسة
سلام وتعاون بين كافة الدول الاخرى . ان وفد اوروغواي تطبيقا لتقاليدنا يتطلع الى ان يتحکم
القانون وبلا استثناء في الوفاق الدولي ، وانه في هذا المناخ يمكن لكل شعب ان يحقق مصيره دون
تدخل من الآخرين .

وللتعبير بصورة رمزية عن وفائنا للاهداف التي ادت الى نشأة منظمنا ، ولكي نضم
استمرار سياستنا الخارجية ، فان حكومتني رأيت ان تدعم وفدها الى الدورة الحالية بشخصيتين بارزتين
في بلادنا من الذين وقفوا تلك الوثيقة التاريخية .

لا اود ان اقوم بتحليل تقليدي للمسائل الهامة الواردة على جدول اعمالنا ، ولكن اود ان
اركز الانتباه الى بعض الآراء والاحداث الهامة في السياسة العالمية كما تراها اوروغواي ، واعتقد ان
المناقشة العامة سوف تكون عميقة بما سيسمح بأن تكون لدينا فكرة عن آراء كل دولة . ان وفد اوروغواي
سوف يعلن في اطار اللجان المختلفة ، وجهات نظره حول كل مسألة على حدة . واود ان اؤكد لكم ،
منذ الآن ، انه ليس هناك اي تغيير في الخط التقليدي السياسي لبلادنا ، لانه كما هو دائما خط
مستقل ومرن . وهذا الخط لا يتفق مع سياسات اي كتلة . ولكننا نقدر بطريقة امينة الاحداث ونقيمها
بمقتضى معاييرنا الذاتية ، ولذا فان اوروغواي ستواجه اية محاولة لاستخدام اجهزة ومؤسسات الامم
المتحدة للسيطرة وفرض الطابع الايديولوجي ، لان هذا يتعارض مع نص وروح ميثاقنا . ومن الناحية
السياسية فان هذا لا يوفر الهيبة والفاعلية لمنظمنا ، والاهداف الموكلة اليها .

لقد انشئت هذه المنظمة لحماية العالم من حرب جديدة ، كالتي انتهت اخيرا . ان هذا
النوع من الحرب الذي كان موجودا ، والاسباب التي ادت الى المنازعات والايديولوجيات التي كانت
تحد وكافة الاطراف ، وعلاقات القوة بين المنتصرين ، ومصالح الدول الاخرى ، كل هذه الامور كانت
هي الوقائع والاحداث الموجودة في ذلك الوقت .

لكن بعضي الوقت ، حدثت تغييرات هامة وعاجلة ، نتيجة تزايد عدد اعضاء المنظمة الى ثلاثة امثال ما كان عليه . وبالتالي فقد ترتب على ذلك اثراء المنظمة وجدول اعمالها بالقضايا الفنية المعقدة والآراء والافكار التي تتفق وتطلعات شعوب الانسانية جميعها . لقد كانت المنظمة تتبع طرقا ملتوية .

وقد قامت منازعات خطيرة لم تكن متوقعة من قبل ، والطريقة التي تطورت بها هذه المنازعات ، كانت ابعد من ان تؤثر عليها الاجهزة الواردة في الميثاق . ان هذا النوع من الحرب ، وحتى الحرب التي يمكن ان نخشاها اليوم او التي يمكن ان نتحملها تختلف عما سبقها . ان هذا التغيير العميق والعاجل ، هو الذي يغير من مفهومنا للاحداث الجديدة التي لم تعد تابعة للفئات التقليدية . ان الحرب العالمية حلت محلها الحرب الباردة ، وكانت هذه علامات في تاريخ منظمنا .

وفي المجال الدولي ، انما يعمينا الآن هو الوفاق ، وان بلادى تؤيد الهدف الذي من شأنه ان يقلل اى توتر ، ويتفادى اى خطر لكارثة نووية ، ويجب ان تتعاون كافة الدول على خدمة هذا الهدف . لكن يجب ان نقول ، ان لهذه السياسة مدى قصير ، لأنها تتوقف على العلاقات بين القوى الكبرى . حقا انها تقلل من مخاطر الحرب النووية ، وحتى خطر حرب تقليدية متسعة المدى . ولكن بالنسبة للدول الصغيرة ، او المتوسطة التي تود ان تعيش في سلام دون تدخل اجنبي ، فان هذا لا يعتبر حلا لموسا .

في الحقيقة ، ان الوفاق لا يمكن ان يحل محل علاقات توازن القوى بين الدول الكبرى ، لقد تغيرت ميادين الحروب ، وكذلك الاسلحة التي كانت تستخدم ، فمن الحرب المعلنة بين الأمم انتقلنا من خلال الحدود ، الى حرب غير معلنة داخل الامم . والا مرلم يعد يتعلق بمجرد دعاية نظرية ، ولكنه عمل ناتج عن كافة الموارد والامصادر .

فالارهاب والتخريب ، هما تعبير لموس عنها يعرفان عمليتي التنمية والسيادة السياسية التي يمكن ان تساعدنا على تحديد مستقبل يتفق ومجتمع مترابط في داخله ، ومرتبطة في عمل دولي لا يعرف حدودا ، ويمتد يوما بعد يوم الى عدد اكبر من الدول ، ويقوم على التأييد لبعض الدول المتزايد عدد ها داخل منظمنا .

يجب ان نفكر ان هذا لا يهيم او يعنى دولة معينة ، او فئة من الدول ، ولكن هذه الاعمال تتم في اكثر الدول تقدما ، ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادى الاكبر ارتفاعا ، وان التنمية الاقتصادية لا تعتبر عقبة بالنسبة لها ، ولكن اهدافها التي ترمي الى التخريب ، والتي تحدوها رغبة فى السيطرة انما هي التعبير المحدود عن سياسة القوة .

ان هذا يعتبر تأخرا وردة الى اشكال بالية من السيطرة ، ويتعارض مع مبادئ المجتمع العالمى ، ويؤدى الى احتكاك اى تغييرات لصالح مجتمع جديد . هناك نضال بلا هوادة من اجل القوة ، يسود مختلف الحدود ، وبين مختلف الدول . ان المبادئ الخاصة بالقيم الحضارية تكون مهددة اذا لم تأخذ ذلك في الاعتبار ، ولا نفهم الظاهرة المؤلمة الحديثة ، ونواجه التحدى الذى يحتويها .

هذه ليست المرة الاولى التي يشير فيها وفدى الى هذه المسألة . لقد كنا ضحايا لهذه الاعمال ذاتها ، ربما لأن المجتمع الدولى لم يفهم ، في ذلك الوقت ، اهمية ومغزى هذا التهديد ، ونسبها الى عوامل محلية . كما ارادت الدعاية المغرضة . والآن وقد انتصرنا بفضل قواتنا على الهجوم الشامل الذى كان قد وجهه اليينا ، فقد راعينا بصورة مستمرة الا تتكرر مثل هذه المحاولات . اننا نود ان نؤكد التحذيرات التي سبق ان وجهناها الى كافة شعوب المجتمع الدولى لكي تتصرف لمواجهة الارهاب والتخريب المستوحيان من اهداف سياسة وانسحة للسيطرة او التخريب ، او الهدم . واود ان اوجه الانتباه الى هذه الامور لان بلادى لا يمكن ان تقبل ، ولن تقبل سلاما دوليا خارجيا مقتصرا على القوى الكبرى .

وتود اوروغواى ان يحترم القانون الدولى بما يسمح لكل دولة ان تستغل قواها الذاتية وفقا لقيمها ، وان تستجيب كل منها للطريقة التي تراها ملائمة لحل مشاكلها الخاصة بالتعايش . ولا يجب ان تكون هناك دول تجعل من نفسها رقبيا على الانظمة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية للدول الاخرى . تلك الانظمة التي يجب احترامها . وبالتالي يجب ان يكون هناك احترام متبادل ولا يعتدى احد على الآخر ، ولا يمارس نوعا من السيطرة تجاه الآخرين .

كل هذا لا يعتبر مجرد نقطة انطلاق ، ولكنه من اهداف القانون الدولي ، فاذا لم يحترم هذا فلن يكون هناك سلام بالمعنى الحقيقي ، وان الدول الصغيرة والمتوسطة يجب ان تراعي دائما ان تكون على حذر دائم للدفاع والمحافظة على حريتها المهددة بحرب لا يمكن ان يمنعها الوفاق .

انتقل الان الى المشاكل الاقتصادية ، عندما وقع الميثاق ، فان الاهتمامات الاقتصادية الاساسية كانت متعلقة بالتدبير الذي ادت اليه الحرب ، ومحاولة اصلاح الاقتصاديات على اسس تقليدية ، وبعد ثلاثين عاما ، ونظرا للتكافل الموجود بين الامم فاننا نحاول ارضاء الامم النامية ، والدول المتقدمة ، والتوفيق فيما بينهما في اطار نظام اكثر توازنا واكثر عدالة ، في نفس الوقت نود ان نتمكن من الرد على الاثار المباشرة والوشيقة اللازمة الحالية .

وفي ضوء المؤشرات المتصلة بتفاقم الازمة قرب نهاية سنة ١٩٧٣ ، فان كافة الانشطة الدولية في المجال الاقتصادي كان لها هدف مزدوج : البحث عن تنظيم عالمي للاقتصاد الدولي والحاجة الى مواجهة احتياجات الطوارئ العاجلة .

ونود ان نقول بحزم ان بلادى لا تتفق مع اتجاه ونتائج هذه العملية ، ونقرر ذلك بكل صراحة . ذلك اننا في المقام الاول رأينا موقفا للمواجهة ، لم يكن له من الناحية العملية اية نتيجة محددة . ومن البديهي ، انه اذا كان الامر يتعلق بتحديد قواعد اعادة تنظيم الاقتصاد الدولي ، يجب ان يكون هناك اتفاق صريح وحقيقي في الرأى ، بين مختلف المشتركين ، ولا يمكن التوصل الى هذا الاتفاق الا بفضل صيغ مقبولة بصفة عامة ، يتم التفاوض بشأنها .

ان تراكم القرارات الموافق عليها باغلبية كبيرة في مختلف المحافل الدولية لا يكفيها في البلاد النامية ، ولا يرضي مصالحنا المشروعة والحيوية ، اذا لم يترجم الى اعمال محددة ، ولموسة في هذا العالم النامي ، ولا يمكن ان تبقى هذه القرارات هكذا والحل موجود . ان الحل يوجد في التعاون بين الجميع او لا يوجد على الاطلاق .

ثانيا - ان فكرة اعادة اصلاح النظام الاقتصادي الدولي يجب ان يكون لها طابع واقعي ، وان تستجيب بالفعل للاوضاع العاجلة ، وقد حدث بالفعل ان الاهداف الاكثر طموحا ، والاكثر عمقا ، تعوق في بعض الحالات ، بعض الاجراءات التي اصبحت ضرورية بطبيعتها الذاتية ، من اجل اقامة أى نظام مستقبلي . ومن البديهي انه في مسائل هامة الى هذا الحد ، متعلقة بالزراعة والتغذية والسكان ، ليس في الامكان ، ان ننتظر التوصل الى اتفاق كامل حول كافة جوانب الاقتصاد العالمي ، واعتقد انه اذا امكنا التوصل الى صيغ مرضية في هذه المجالات الاساسية ، فسيكون لذلك اثر هام على الثقة الموجودة بين الامم ، وسوف يؤدي الى الحل المتكامل الذي ننادى به .

ان بلادى تؤيد تزايد الجهود الدولية في هذه المجالات ، من اجل التوصل الى حلول واجراءات فعلية تقوم على اساس اتفاق عام في الرأى سياسى .

والان سأحدث عن عدم كفاية الاجراءات المتخذة لمواجهة الازمة . وفي شهر نيسان / ابريل ١٩٧٥ شرحت امام الجمعية ، كيف ان عملية التنمية ، المليئة بالوعود ، في بلادى تأثرت بالآثار المضادة لزيادة اسعار النفط ، والمواد الاولية الاخرى ، كذلك فان الارقام التي كان يمكن لاقتصاد اوروغواى ان يحققها في نهاية هذا العام ، والارقام السلبية التي ادت اليها هذه العملية ، بفضل استيراد مائة في المائة من الوقود ، قد كان لها مضارها ، ليس فقط بالنسبة لبلادى ، ولكن لعدد كبير من الامم النامية المستوردة للنفط . وقد حدث ذلك في امريكا اللاتينية للاسف ، وحدث اختلال في موازين المدفوعات لهذه البلاد ، وانعكس هذا العجز على صادرات هذه البلاد .

وقد تأكد التوقع بان الامم الصناعية سوف تستوعب ، على وجه السرعة ، هذا الاختلال ، بفضل تنوع اقتصادياتها ، وقدرتها على استجلاب رؤوس الاموال الفائضة ، ولكنها للاسف اتخذت اجراءات مقيدة لاستيراد المواد الاولية من البلاد التي اضيرت اكثر من غيرها . ومن البديهي ان هذا الموقف لا يرجع الى عمد او اغفال ، ولكن يتوقف على عناصر خارجية ليس للشعوب او الحكومات اية سيطرة عليها .

ويجب على المجتمع الدولي ان يتبنى سياسة حاسمة ، لمساعدة هؤلاء الذين كانوا ضحايا هذه التحولات ، وهذه التغييرات الخطيرة . واود ان اقول بكل صراحة ان الانشطة ، التي تمت في مختلف الاجتماعات التي عقدت لهذا الغرض لم تترجم الى اجراءات فعالة حتى الان . ان المبلغ الذى خصصه المجتمع الدولي لهذا الغرض ابعد ما يكون عن مواجهة الاحتياجات ولعدم كفاية هذه الموارد اضطرت الدول الى الالتجاء الى قروض تجارية فوائدها كبيرة بالنسبة لها ، لمواجهة ديونها الناجمة عن زيادة اسعار النفط . وحتى القروض الدولية كالتيسيرات البترولية التي يقدمها صندوق النقد الدولي يلزم سدادها على آجال جد قصيرة ويؤدى هذا الى تحميلها بفوائد وزيادة الديون الاجنبية الامر الذى يقلل من فرص التنمية . كل هذه الموارد الاضافية كان يجب ان تخصص للاحتفاظ بمستوى طبيعى من الوقود اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويمكن اضافة عنصر سلبي هام ورد في خطة العمل ، التي صدرت عن الجمعية العامة . وقد نص على ان المساعدة العاجلة ، يجب ان تواجه الموقف في البلاد التي اضيرت بالازمة اكثر من

غيرها ، وقد حددت بعض المعايير لتحديد هذه البلاد ، ومع ذلك في ادارة هذه المعونة ، اخذ اعتبار واحد وهو دخل الفرد ، مما ادى الى استبعاد عدد كبير من البلاد التي اضيرت الى حد كبير ، ومن الواضح ان هذا المعيار لا يعبر على الاطلاق عن الدرجة التي اضيرت بها كل دولة . وفي هذا الشأن فان منظمة الدول الاميركية قد اوصت بالاجماع ، في الاسبوع الماضي ، المنظمات الدولية واجهزة التمويل بان تعيد النظر في هذا المعيار . ان الطريقة التي تطبق بها هذه الخطة ، بالنسبة لمعيار دخل الفرد ، ادت الى انه في اميركا اللاتينية هناك دولتان فقط يمكن ان تحصلا على مساعدة استثنائية ، في حين ان هناك دولا اضيرت بهذه الازمة وتزايدت مشاكلها ، لم تستفد من هذه المعونة الخاصة بمواجهة الازمة .

واود ان اقول ان ، ان بلادى لا توافق على الاطلاق على هذا المعيار ، كما تم تطبيقه ، لانه لا يتفق فقط مع احكام القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بطابعه المحدود ، ولكن لانه لا يسمح لنا بممارسة تأثير على اوضاع البلاد الاكثر فقرا ، والتي في رأى بلادى ، لم تحصل على احتياجاتها الحالية . ومن الملائم بالنسبة لهذه البلاد ان نجد موارد كبيرة وضخمة وبشروط تفضيلية .

ومع ذلك اود ان اقول ، ان الاتجاه الى توجيه هذه المعونة العاجلة ، الى المشاكل الدائمة ، تحجب الحقيقة وهي ان المساعدة للبلاد الاكثر فقرا ، والتي يجب ان تتحملها الدول التي لديها موارد اكبر ، قد خفضت الى حد كبير ، ولا يمكن ان تؤدى الى ان يصبح حجم المساعدة ٧٢ . في المائة من الدخل القومي كما تقرر في العقد الثاني للتنمية . فاذا تم هذا الاسهام فانه سوف يؤدى الى حل للصعوبات ليس في البلاد الاكثر فقرا فقط ولكن في البلاد النامية كذلك . وهذا ينطبق على سبيل المثال ، على الموارد المقدمة من المنظمة الدولية للانماء التي عليها ان تقدم قروضا بشروط ملائمة لدول معينة .

ان عدم كفاية مساهمة البلاد الصناعية والبلاد التي استفادت من زيادة اسعار النفط ، لن تغني عنها الموارد العاجلة التي تقدم للدول الاكثر تضررا من الازمة الحالية .

ان هذا الاتجاه له تطبيقات عميقة تتجاوز توزيع الموارد العاجلة ، وتقتضي بكل قوة ووضوح ان نعرف ما اذا كانت التنمية في البلاد الاكثر فقرا يمكن ان تجد احتياجاتها على حساب انخفاض مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة فقط بل وكل البلاد الصناعية وايضا بالنسبة للبلاد التي لديها احتمالات اقتصادية واجتماعية مشجعة .

فهل الاحتياجات الحيوية والتي لا مناص منها للبلاك التي اضررت أكثر منها ، يجب أن تعوض بالاقبال من تطور البلاد المتقدمة ؟ ، أو أن على المجتمع الدولي أن يشجع تقدم هذه البلاد التي يتزايد تخلفها ، دون عرقلة التقدم في البلاد المتقدمة .

ان بلادى على المستوى الدولي والمستوى القومي لا تقبل ، لامن الناحية النظرية ولا من الناحية العملية نظام الطبقات ، اننا نعتقد انه لمجهود بناء هو الذى يمكنه أن يؤدي الى تقدم أكثر في البلاد المتقدمة وفي نفس الوقت يشجع التقدم السريع في البلاد الأكثر تقدما . وهذا الامر ليس مجرد مسألة معنوية ، أو أدبية ، فقط ولكن ليس هناك حلولا منفصلا فلكي يكون الرخاء دائما يجب أن يعمم .

وأود أن اضيف شيئا آخر نحن لا نوافق عليه ، هو عدم كفاية الاجراءات المالية الدولية التي اتخذت ، حيث صاحبتهما عقبات من قبل البلاد المتقدمة وهي دول المجتمع الاوروبي ، وخاصة في استيراد بعض المواد الأساسية الضرورية لاقتصاديات البلاد النامية وهذا هو الوضع بالنسبة للحوم ، التي حسمت موضوعها منظمة الدول الأمريكية في الاسبوع الماضي ، وأعلنت أنها تأمل أن الاجراءات التقليدية سوف تنتهي في هذا الشهر .

ونجد أنفسنا في موقف أن مجموعه من الدول التي اضررت بسبب ارتفاع أسعار النفط لن تتمكن أن تصدر الى عملائها التقليديين المواد التي هي أساس اقتصادياتها وعلاوة على ذلك فان هذه البلاد النامية بسبب اسلوب الاعانات للمصادرات عليها أن تواجه المنافسة في الأسواق الاخرى مما أدى الى خفض الاسعار لمقابلة الطلب .

وهذا له تأثير سيء في الظروف الحالية ، ان هذه الاحداث تعبر بصورة مؤسفة عن حقيقة واضحة وهي أن المجتمع الدولي يجب أن يضمن بعض الاستقرار في سوق المواد الأساسية . انه بدون رأس مال وسياسة للنماء ، فان أية سياسة للعمالة ، يستحيل أن تتحقق . ان قواعد الحياة الاقتصادية اليوم تتطلب من الدول النامية أن تكون صناعاتها منذ البداية على مستوى من الكفاية يسمح لها بالمنافسة ، ومع ذلك فان هذه المعايير لا تنطبق بالنسبة للسياسات الزراعية في كل البلاد النامية . وهكذا فانه في المناطق المتقدمة في العالم يحدث أن الصناعات تعين زراعات ليست على نفس المستوى من الكفاية مما يجعل قيمة هذه المنتجات تبدا واقتصادية في مناطق اخرى وحينئذ تستطيع هذه المنتجات أن تتنافس في الأسواق الاجنبية بفضل هذه الصناعات الداعمة .

ومن الأمور الغريبة أن القواعد الاقتصادية بدلا من أن تكون مرنة بالنسبة للذين هم في حاجة أكثر من غيرهم نجد أنها متشددة من الناحية العملية بالنسبة لهم وبذلك يجب أن تكون أقل تشددا بالنسبة للبلاد المتقدمة ، اننا نرفض هذا الأمر .

اننا نعترف أن قوانين الحياة الدولية ، والناحية العملية تؤدي إلى أن يكون هناك تراكما في العوامل النسبية ، التي تجعلنا نتساءل ماذا تبقى من آفاق للتعاون لصالح التنمية ؟ وكما قلت في بداية كلمتي ، مما لا شك فيه انه يجب أن نتناول في المقام الأول مسائل الزراعة والتغذية والسكان التي لها أهمية اقتصادية قصوى ، وأثر كبير على المستوى الانساني ، وقد استمعنا في الآونة الاخيرة ندوات متعددة لزيادة انتاج الاغذية استجابة الى الاحتياجات الحيوية للانسانية ، وهذا يجعلنا في موقف من أكثر المواقف تأثيرا ، والتي تشكل تحديا للنظام الاقتصادي الحالي .

ان هناك شعوبا تواجه صعوبات كبيرة تعانيها بعض الشعوب في بيع السلع الغذائية التي تنتجها ، وكذلك فان هناك شعوبا تعاني من الجوع ، لانه لا يمكنها أن تشتري الغذاء التي هي في حاجة اليه ، ولا يوجد نقص في القدرة على الانتاج بل يوجد نقص في جهاز التمويل الدولي ليربط بين العرض والطلب ، جهاز دولي مهمته على سبيل المثال نقل البروتينات المنتجة بأسعار مقبولة الى مناطق من نصف الكرة الجنوبي والى ملايين الاشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق الأخرى .

واعتقد اذا ما ركزنا جهودنا للحصول على رد ملموس لهذا السؤال فان ذلك يدفعنا الى التخلي عن الاجراءات المجردة والوثائق المحددة ، وأن نتطرق الى مهمة عملية وانسانية . ومنذ سنوات عديدة عندما مر اقتصاد وتجارة اوروغواي بمرحلة من مراحل الازدهار الكبيرة ، فان حكومتي كانت اقترحت انشاء صندوق للأغذية ، مما كان يسمح باقامة جهاز يستجيب بطريقة مباشرة الى احتياجات التغذية والاستهلاك ، للبلاد ذات الدخل المنخفض ، وقد منا هذا الاقتراح بسروح من التضامن مع الشعوب الاكثر فقرا ، وكنا نعتقد أن واجبنا المعنوي هو استخدام مواردنا الطبيعية في انتاج الأغذية بأقصى قدر ممكن وعدم قصر نتائجهما وفوائدها على المجتمعات الغنية ، وقد أصبح هذا المطلب الآن ملحا أكثر من ذي قبل ، لأسباب معنوية ومادية يجب أن نفعل هذا .

وفي نفس الوقت فاني أعرب عن خيبة أملنا في افتقار الاجهزة التي أنشأها المؤتمر العالمي للتغذية الذي عقد في روما في العام الماضي تحت اشراف الفاو الى الروح العملية .
وأود أن أؤكد باسم حكومتي رغبتنا في زيادة انتاج الاغذية حيث أن ظروف التجارة والتمويل تجعل ذلك ممكنا .

وخلال الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة ، ووفق على قرار حول التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وفي هذا الاطار العام ، وبالرغم انه بصفة عامة لا نتفق كثيرا مع بعض ماورد في هذا القرار ، الا انني أود أن أقول انه قد قدمت اقتراحات محددة من قبل الدول الصناعية والدول النامية التي كانت تبحث عن حلول مشتركة ، وأعتقد أن الاقتراحات التي تقدم بها وفد الولايات المتحدة الامريكية كانت تعبر عن وجهة نظر عميقة ، وتتناول موضوعات تعني العالم بأكمله ، كذلك فان وثيقة مجموعة السبعة والسبعين كانت عرضا هاما من وجهة نظر الدول النامية ، واقترح جهاز تمويل لدول امريكا اللاتينية هو جهاز له أهمية اقليمية ، ويمكن أن يسهم في رفع مستوى الدخل والعمالة في البلاد التي تعتبر امريكا اللاتينية بالنسبة لها سوقا هامة .

كذلك لا اود أن اعود الى مختلف الآراء الواردة في هذه الوثائق ، وتعريف المبادئ ، ولكن أعتقد اننا اذا ما أجلنا تطبيق هذه الوثائق وهذه الآراء ، التي تتناول العديد من المجالات ، فان تطبيقها سوف يكون صعبا على المستوى العملي ، وسوف نحاول اللجوء الى حلول المسائل العاجلة ، وانا حافظنا على تطبيق المعايير التقليدية في مجال المعونة ، فان العمل الدولي الذي تم حتى الآن لن تكون له آثار عملية بالنسبة لمختلف البلاد .

وان وفد اوروغواي حاول أن يطبق مختلف الارشادات التي وردت في الدورة السابعة الاستثنائية ولكننا نتمسك بحلول واضحة ومحددة تستجيب لبعض الجوانب الحيوية في الظروف الحالية ، لذلك أود أن أؤكد على بعض نقاط هي في رأي ذات أهمية قصوى ، وان أحاول ايجاد حلول بالنسبة لها .

ان وفدي يرى انه من الاهمية بمكان ، انشاء صندوق لاستقرار الموارد المستوردة من البلاد النامية ، ونؤيد هذه الفكرة ، ويجب أن نتفادى تطبيق حلول تعني بلادا محددة كذلك فان التجارة هي المحرك الاساسي للاقتصاد ، وكذلك نؤيد مبادرة البرازيل بقيام اتفاقيات تجارية

بين البلاد المتقدمة والدول النامية ، ويجب على المفاوضات في إطار " الجات " ألا تقتصر على المسائل التي تعني البلاد الصناعية ، ولكن تنص على قواعد تحكم العلاقات بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، آخذة في الاعتبار مفهوم عدم التبادل الذى ووفق عليه في مؤتمر طوكيو* .

* تولى الرئاسة السيد فال (السنغال) نائب الرئيس

Δ/FV.2360

44-45

ان السياسة الزراعية للبلدان الصناعية ، ولا سيما في المجتمع الاقتصادي الاوروبي ، والاتفاقيات التي قامت بينها بشأن المنتجات ، لا يجب ان تقيد تجارتها بالنسبة لهذه المنتجات أو تؤدى الى سياسات الحماية كي لا يؤدى ذلك الى تذبذب الاسعار الدولية . كذلك فان القيود غير التعريفية ، يجب ان تؤخذ في الاعتبار ، وكذلك فان القيود الصحية يجب الا تكون قاسية بالنسبة للمصدرين الاجانب والمنتجين المحليين ، لان المنتجات المصنعة وشبه المصنعة يجب أن تكون لها منافذ الى اسواق البلاد المتقدمة .

وانني أعلن ان بلادى على استعداد للمشاركة في اتفاقيات حول المواد الاولية بين البلاد المتقدمة وبين البلاد المصدرة والمنتجة ، بحيث نحدد عددا من المنتجات التي لاتعني في الوقت الحاضر الا المنتجين والمستفيدين ، ويجب ان نركز الجهود حول كل انتاج يعتبر ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمنتج أو أكثر .

ان حكومتي ترى ان الحوار المشترك لايجاد حلول ، هو الطريق الذى يجب أن نسير فيه . وفي هذا الاطار ، وبهذه الروح قدمت اوروغواي وتقدم وجهات نظرها امام مختلف المحافل الدولية بحزم وهدوء من اجل التركيز على وضع مؤسف ، ومعروف لمجموعة من الدول أضيرت بصورة مباشرة من اجله .

ان رئيس جمهورية فرنسا اعترف بهذا الوضع في خطابه الاخير ، واقتبس ما قاله ما يأتي :
 " بينما البلاد النامية التي لديها القليل من المنتجات ، والتي لم تزد اسعارها ، بل ، وعلى العكس ، انخفضت في بعض الاحيان ، فان اوضاعها مؤسفة ، لانها تتحمل في آن واحد ، ودون مقابل ، ارتفاع اسعار النفط ، واسعار المنتجات الغذائية ، والمنتجات المصنعة " .

ومن الواضح ان بعض الحلول التي قدمت ، والمرجوة لايجاد منافذ الى اسواق رؤوس الاموال وزيادة الصادرات ، ليست بحلول ممكنة في المدى القصير . ولكي نوجد حلا مناسبة ، علينا أن نتناول الوضع الحالي بمعيار محدد . وهنا فاننا نود ان نوجز الاجراءات التي تفكر الحكومة في وجوب اتخاذها .

يجب اعادة النظر في القواعد وسياسات الدول الصناعية ، وازالة سياسات الحماية التي تضر بالمنتجات الاساسية ، والمنتجات المصنعة الواردة من البلاد النامية . كما يجب زيادة الموارد التي

تقدمها البلاد الصناعية ، والبلاد المنتجة للنفط ، لتمويل صناديق المعونة للبلاد الفقيرة ، وبصفة خاصة المعونة الدولية للنمأة .

كذلك يجب على الفور توجيه موارد عاجلة وكافية ، الى البلاد التي اضيرت اكثر من غيرها في موازين مدفوعاتها ، بسبب زيادة اسعار النفط والواردات الاساسية الاخرى ، مع استخدام معايير توزيع تعكس بصورة حقيقية الاضرار التي حدثت .

اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء صندوق لجعل موارد صادرات البلاد النامية ، اكثر استقرارا .

انشاء مخزون منظم ، وتشجيع الزراعة عن طريق بنك للاغذية لمساعدة التنمية الاقتصادية والانتاج الزراعي ، بحيث يمكن للبلاد ، الاكثر حاجة من غيرها أن تستفيد منه . وبالنسبة للعلاقة بين المنتجين وبين المستهلكين ، وبالنسبة لكل منتج له اهمية قصوى ، يجب القيام باصلاحات هامة في اطار جهاز الامم المتحدة ، لتركييز وتنسيق عمل المجتمع الدولي من أجل نفع تلك البلاد التي اضيرت اكثر من غيرها ، والتي هي في حاجة ماسة الى المعونة .

واود ان اقدم اقتراحا باسم حكومتي ، فيما يتعلق بتمويل البلاد الوسيطة ، او ما يسمى بالبلاد النامية التي لها موارد متوسطة أو كبيرة - ومنها عدد كبير من بلاد امريكا اللاتينية التي استفادت من المعونة العاجلة - ويتلخص هذا الاقتراح في انشاء جهاز يشبه " النافذة الثالثة " ويمكن ان نسميه " النافذة الرابعة " يهدف الى معالجة الاحتياجات الجديدة الخاصة بتمويل تلك الدول بفوائد مرتفعة نسبيا وازا كنا في حاجة الى معونات ، فيمكن ان يقوم بهذا الدور اما البنك الدولي ، او البنوك الاقليمية ، بشرط ان تقدم القروض على فترات من الزمن تتفق مع احتياجات الانماء في تلك الدول .

ان الامم المتحدة ، تجد نفسها اليوم في مفترق الطرق ، والامر متعلق بها . فاما أن نكتفي في معالجة المشاكل بالخطب البلاغية والايد يولوجية بطريقة سطحية ، واما ان نتطرق الى جوهر الموضوعات والبحث معا للوصول الى حلول عامة مقبولة تعكس اتفاقا حقيقيا في الرأي . ان الطريق الاول سهل ، ولا يمكن ان يكون فعالا ، وهو ليس في صالح منظمنا ، أمام الرأي العام العالمي ، ان يبعتها عن القضايا الهامة .

اما الطريق الثاني فتحفه الصعاب ، ولكنه الطريق الوحيد الذي يمكن للمنظمة ان تتمتع في اطاره بثقة الجميع ، وتستجيب لامال اولئك الذين قاموا بانشائها منذ ثلاثين عاما ، وكذا لامال كافة شعوب العالم .

السيد مينيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالصربية الكرواتية) (قدم الوفد النسي باللغة الانجليزية) : سيدى الرئيس ، اود ان اتقدم لسياد تكم بتهانئي الحارة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، ولهذه المسؤولية الجسيمة . وانه لمن دواعي سرورى بصفة خاصة ، ان تتاح لي هذه الفرصة لافعل هذا ، لان بلدنا تربط بينهما علاقات صداقة وتعاون تقليدية . وأود أن أتقدم بتقدير وفدى الصادق لرئيس الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة الخاصة السابعة ، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، الذى أضفى على كلتا الدورتين من مخصيته الديناميكية .

انه لمن دواعي سرورى ان أرحب بالدول الاعضاء الجدد في الامم المتحدة ، جمهورية موزامبيق ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب ، وجمهورية الرأس الاخضر ، والتي ترمز الى انتصارات جديدة للكفاح التحررى للشعوب من أجل الحرية والاستقلال ، وحق الدول للمشاركة ، على قدم المساواة ، في شؤون المجتمع الدولى . ونحن نتوقع ان تكون الفرصة قريبة للترحيب بممثل أنغولا المستقلة ، التي تواجه الان صعوبات خطيرة ، نتيجة لتدخل عوامل خارجية تستغل الخلافات والصراعات القائمة بين القوى السياسية الداخلية فيها .

ومما يؤسف له ان جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية ، قد حيل بينهما وبين عضوية المنظمة الدولية نتيجة لاستخدام حق الفيتو في مجلس الامن ، ضد رغبة أكثر الدول الاعضاء بالامم المتحدة . وهكذا فقد أنكرت العضوية على جمهوريتي فيتنام ، رغم ما قام به شعباهما من مساهمة كبيرة لدعم المبادئ التي تشكل جوهر الامم المتحدة .

ان الدورة الحالية تنعقد في نفس الوقت الذى نحتفل فيه بالذكرى الثلاثين للامم المتحدة ، التي أنشئت نتيجة للكفاح العظيم للشعوب ضد الفاشية ، التي كانت تستهدف اخضاع البلدان والشعوب ، وخنق الحرية ، والقضاء على كرامة الانسان . ولذلك فان الامم المتحدة ، منذ البداية وبالرغم من أوجه الضعف التي تعبر عن تناقضات العالم المعاصر ، فانها تجسد جميع القيم الجوهرية التي تمثل الاماني العميقة للبشرية ، في السلام والحرية والتقدم .

ان هذه الدورة تنعقد في فترة تتسم بالمؤتمرات الدولية الهامة للغاية مثل مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد أخيراً في ليما ، والمؤتمر الخاص بالأمن والتعاون الأوروبي ، والمؤتمرات العالمية بشأن الغذاء ، والسكان وقانون البحار ، والعام الدولي للمرأة ، والمؤتمر الثاني لليونيديو ، والدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة . ان هذه المؤتمرات ، والاجتماعات تعبر عن مشاركة الشعوب والبلاد في جهد منسق يستهدف خلق الشروط اللازمة للتعاون الدولي المتكافئ بشكل لم يسبق له مثيل ، وان الدول غير المنحازة تقوم بمساهمة حاسمة في هذه المحاولات الهامة التي تستهدف القضاء على هيكل العلاقات العتيقة التي تعتمد على القوة والاختصاص والاستغلال وذلك لا نشاء نمط جديد للعلاقات العادلة في المجالين الاقتصادي والسياسي .

ونياً عن وفدى أود ، بصفة خاصة ، أن أشير الى المساهمة البناءة للدول غير المنحازة في حل المشكلات الأساسية المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ، واننا بالتعبير المتزايد عن الحاجة الى عالم متحد على أساس مصالح مشتركة ، ومشكلات مشتركة ، فان سياسة عدم الانحياز قد أصبحت سياسة عالمية ، أو كما قيل في وثائق ليما ، فانها قد أصبحت الحل الايجابي لجميع الدول التي تسعى للاستقلال والمساواة والسلام ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والعلاقات الديمقراطية بين الدول . ويؤكد ذلك بوضوح الاهتمام المتزايد بسياسة عدم الانحياز الذي أبداه عدد متزايد من الدول التي تنتمي الى مناطق جغرافية مختلفة ، وذات نظم اقتصادية مختلفة ، وذات درجات نمو متفاوتة .

وفي ليما ، وفي مناسبات سابقة ، فان دول عدم الانحياز ، قد اتخذت موقفا يعتمد على أن المشكلات الأساسية التي يعاني منها العالم المعاصر ، لا يمكن أن تحل في اطار التجمعات المغلقة ، بغض النظر عن قوة هذه المجموعات ، ولكن يمكن حلها عن طريق التعاون الدولي الواسع ، على أوسع نطاق ممكن ، والمشاركة في المسؤولية في اطار علاقات متكافئة بين الشعوب وبين الدول .

ونحن نرجو أن تؤخذ هذه الرسالة الأساسية في الاعتبار ، التي نادى بها مؤتمر ليما . ان دول عدم الانحياز كان لها دور كبير في التطوير الشامل للعلاقات الدولية ، فقد قامت من جانبها بتحمل مسؤولية حل المشكلات الدولية ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره ، وهي مرة أخرى قد أكدت ذلك بمساهمتها في الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة .

ان استراتيجية سياسة عدم الانحياز في الكفاح من أجل السلام ، والمساواة ، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، تنبع من تقييم واقعي لدور العوامل الدولية التي تمارس نفوذا كبيرا في تطوير العلاقات الدولية والتنمية العامة في العالم ، وبالتالي على دور القوى الكبرى والعلاقات فيما بينها . وان الاستراتيجية تقدر كذلك ، وبطريقة واقعية ، التغييرات الأساسية في العلاقات بين القوى والتي من أهم سماتها ظهور مجموعة دول عدم الانحياز والوحدة المتزايدة فيما بينها ، وكذلك تضامن الدول النامية ، وهذا التضامن أمر ينعكس بشكل متزايد على الأنشطة التي تهدف الى حل المشكلات الاقتصادية الدولية الحالية .

ونحن مقتنعون تماما ، ان الاستراتيجية التي تفشل في أن تأخذ في اعتبارها عند حل المشكلات الدولية هذه العوامل الدولية مثل عدم الانحياز ، والدول النامية ، والتضامن فيما بينها ، لا يمكنها أن تحقق نجاحا دائما .

كذلك فنحن مقتنعون بأن التضامن والتعاون المتبادلين بين الدول غير المنحازة ، وكذلك فيما بين الدول النامية يعتبران ذا أهمية كبيرة في الحفاظ على السلام ، وتشجيع قيام علاقات اقتصادية متكافئة ، وتسوية المشكلات الدولية الملحة ، فضلا عن ذلك فنحن نؤمن بأن أية محاولة لتدبير هذه الوحدة أو هذا التضامن القائم على الأمان والمصالح المشتركة ، والموضوعية التي تتخطى حدود الخلافات القائمة فيما بينهما سوف تبوء بالفشل .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد في عام يتسم بالتطورات الهامة التي تعبر عن العمليات المعقدة التي تجرى في العالم ، وكذلك الجهود المكثفة التي تستهدف خلق ظروف تؤدي الى حل المشكلات الدولية عن طريق التعاون الدولي المتكافئ .

ان الصفة المميزة لعالم اليوم هي نشاط القوى التي ترفض الاعتراف بأية علاقات تقوم على عدم التكافؤ والتبعية ، ونحن نشهد تغيرا مستمرا في العالم أدى اليه كفاح الشعوب في كافة القارات من أجل تحقيق التنمية الوطنية والاجتماعية التقدمية ، وكذلك لتحقيق التحول في العلاقات السياسية والاقتصادية .

ان انتصار شعوب كل من فيتنام ، وكامبوديا ، ولاوس ، والضربات القاضية التي وجهت الى النظام الاستعماري في أفريقيا ، ونجاح دول أمريكا اللاتينية في معركة دعم استقلالها السياسي

والاقتصادى ، والتغيرات الديمقراطية والتقدمية في العلاقات الداخلية لكثير من الدول تعتبر عوامل حيوية تؤدى باستمرار الى تغيير العلاقات فيما بين القوى في صالح التحرر والتقدم والسلام . وان المجتمع الدولي قد غطا خطوات كبيرة نحو التعرف على المشكلات المرتبطة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وقد اتخذت الخطوات المبدئية نحو اقامة هذا النظام . ان النتائج الناجمة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، قد شجعت كثيرا على تخفيف حدة التوتر .

ان هذه العمليات الايجابية ، والنتائج الايجابية الى حد ما ، قد حركت البشرية بعيدا عن خطر حرب عالمية ، لكنها لم تؤد الى تحقيق سلام دائم لجميع الدول ، انما زالت هناك انقسامات وكتل في العالم ، كما أن هناك تناقضات اقتصادية عميقة ، واختلافات اجتماعية واسعة النطاق . وان الاساليب التي تستهدف عرقلة العمليات الايجابية بالقوة ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، ومحاولات اغفاء صبغة قانونية على هذا التدخل ، ما زالت تتبع بشكل مكثف . وان المطالب المبريالية ، والاستعمار الجديد ، والسيطرة ، لم تبدل بعد ، بل أنها اشتدت فسي بعض المناطق وقويت . ان الموقف الاقتصادى العالمى يتدهور ، بينما الموقف فى الدول النامية على العكس من ذلك . وان سباق التسلح مستمر بلا هوادة ، ولا زالت بعض المشاكل الخطيرة باقية دون حل ، بل انها قد ازدادت خطورة ، بينما هنالك تهديد بظهور مشكلات أخرى ، كما أن عملية الوفاق ما زالت محدودة . ان هذا الموقف يؤدى بالضرورة الى اشتراك المجتمع الدولى بأسره فى ايجاد حلول للمشكلات الأساسية ، وفي اقامة علاقات سياسية ، واقتصادية أكثر عدالة يمكن على أساسها فقط ، أن يتحقق سلام مستقر ، وان يتحقق النمو غير المتباطئ ، لجميع الدول . ان يوغوسلافيا باعتبارها دولة أوروبية غير منحازة ، ودولة اشتراكية ، تعير أهمية استثنائية للنتائج البارزة للمؤتمر الخاص بالأمن والتعاون الأوروبى ، ولهذا السبب فنحن نرغب أن نوجه انتباه هذا المؤتمر ، فى هذه الدورة الحالية أيضا الى أن الوثيقة النهائية التي وافق عليها مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى تشير ، ليس فقط ، الى التقدم الذى تحقق فيما يتعلق بتخفيف حدة التوتر فى أوروبا بل أيضا تحدد الشروط اللازمة لتعميق هذا الاتجاه وامتداده الى جهات أخرى من العالم ، والى مجالات مختلفة من العلاقات الدولية .

ان رئيس جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية جوزيف بروس تيتو قال فى بيانه أمام

مؤتمر هلسنكي ، وأنا أقتبس من بيانه هذه العبارة :

" ان انتباهنا ينبغي أن يتركز الآن على تنفيذ القرارات المتضمنه في الوثائق التي نحن بصدد الموافقة عليها ، وذلك فنحن سنقوم بمساهمة هامه في سبيل تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ، التي كانت الى حد كبير ، مصدر الهمام لهذا المؤتمر " .

ان وفدى يعتقد ، أنه سيكون من الضروري أن تُمارس جهود مستمرة وطلحة ، بغية ضمان التنفيذ الكامل للقرارات التي تضمنتها الوثيقة الختامية ، وأنها سوف تصبح جزءاً لا يتجزأ من الحياة الدولية ، وفي الوقت نفسه ، سوف تصبح أيضاً وسيلة خلاقة لتحقيق التحول الديمقراطي للعالم ، والتغلب على الانقسامات والتكتلات ، الموجودة في العلاقات المتبادلة بين الدول المشتركة ، وبين الدول والمناطق الأخرى الموجودة في العالم . ونتيجة لذلك ، فان الاهتمام الذي يعطى لعلاقات أوروبا باجزاء العالم الأخرى ، يصبح له أهمية كبيرة ، ان من الضروري أن نضمناً لأوروبا مساهمة أكثر فاعلية في العمليات التقدمية والسلمية التي تجرى في عالم اليوم .

ان يوغوسلافيا ، قد حاولت منذ البداية ، أن تجعل المؤتمر يعبر عن التكافل الوثيق بين الأمن الأوروبي ، والأمن في منطقة أ عرض من البحر المتوسط ، والشرق الأوسط . ان المشتركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ينبغي أن يسهموا في حل مشكلة التنمية ، وغيرها من المشاكل الدولية ، بروح من المساواة والاحترام لمصالح كافة الدول .

ان يوغوسلافيا واعية بمسؤوليتها الجسيمة ، سواء باعتبارها مشتركة في مؤتمر هلسنكي ، أو باعتبارها مضيئة للمؤتمر التالي الذي سينعقد في بلجراد عام ١٩٧٧ ، ومن أجل المساهمة في تنفيذ مبادراته ، التي تستهدف العمل على تحقيق المبادئ المتضمنة في الاعلان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وانني أود أن أؤكد ، بصفة خاصة ، أن بلادى التي اتبعت دائما ، سياسة تقوم على حسن الجوار ، وانها الآن باعتمادها على الوثيقة الختامية للمؤتمر ، سوف تقوم بمزيد من المساعي لدعم تعاونها مع جميع جيرانها .

وأود أيضا أن أشير الى اننا نأمل في أن وثائق مؤتمر هلسنكي ، سوف تشير قدرا أكبر من التعاون ، بين دول المنطقة التي تقع فيها بلادى ، وبشكل أكثر تحديدا ، بين دول البلقان وبين دول البحر المتوسط . ان يوغوسلافيا ، سوف تحاول من جانبها أن تبذل كل ما في وسعها ، لتطوير هذا النوع من التعاون ، باعتبارها أمرا هاما ، ومفيدا لجميع دول المنطقة .

ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي انعقد في ليما ، قد كرس اهتماما خاصا لمشكلات انشرق الأوسط ، وفلسطين ، وقبرص ، ومشكلة الاسراع بالقضاء على الاستعمار في أفريقيا ،

والكفاح ضد التفرقة والتمييز العنصريين ، ومشكلة كوريا ، ومشكلات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، والموقف في المحيط الهندي ، وكذلك مشكلات نزع السلاح ، ومشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ووضع الدول النامية ... الخ . ولقد عبر عن تضامنه مع الكفاح التحرري لكافة شعوب العالم ، التي تعاني من السيطرة الاستعمارية ، وأكد ضرورة تقديم المساعدات لشعوب فيتنام ، وكمبوديا ، ولاوس ، لتمكينها من إعادة بناء بلادها التي دمرتها الحرب .

ان جميع الوثائق النهائية لمؤتمر ليما ، قد تم توزيعها ، باعتبارها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة ، وان وزير خارجية بيرو الجنرال دي لافورفالي ، قد عرض بطريقة ماهرة موقف وقرارات مؤتمر ليما ، على الدورة الخاصة السابعة ، وكذلك على الدورة الحالية للجمعية العامة . واذ كنت أود أن أخص وجهات نظر يوغوسلافيا ، بالنسبة لأهم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال دورتنا الحالية ، فانني سوف أكون مضطرا لأن اكرر كثيرا من المواقف التي اتخذت في مؤتمر ليما ، من قبيل الدول غير المنحازة ، لأن بلادى قد اسهمت ، في حدود امكانياتها ، في صياغة هذه المواقف والقرارات ، وسوف تستمر كذلك في العمل بعزم أكبر ، عن طريق سياستها الخارجية من أجل تنفيذ هذه القرارات .

وأود الآن ، أن أشير الى بعض هذه الأزمات والمشكلات التي سبق ان أشرت اليها . ان الموقف في الشرق الاوسط ، يشكل مصدرا لخطر سريع ، يهدد السلام في هذه المنطقة من العالم . وان مسؤولية اسرائيل ، بسبب سياستها القائمة على العدوان المستمر ، والاحتلال ، وانكار الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ، هي سياسة اسست ووضعت منذ أيام بعيد . واذ استمرت اسرائيل في سلوكها الحالي ، فلن يبقي هناك شيء ، سوى اتخاذ خطوات حاسمة ، مثل بعض الاجراءات المشار اليها في الفصل السابع من الميثاق ، وذلك لاجبار اسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن .

ان الاتفاقية الأخيرة التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى بشأن فك الارتباط في سيناء ، تمثل تطورا هاما جديدا ، يمكن أن يشكل خطوة ايجابية نحو تحقيق سلام دائم ، بشرط أن تؤدي الى الاسراع بالتحرك نحو تسوية عادلة وشاملة ، تقوم على انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلت بعد ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، وعلى أساس إعادة الحقوق الوطنية المشروعة لشعوب

فلسطين ، بما في ذلك حق اقامة دولة خاصة به ، باعتبار أن هذه شروط أساسية ، تضمــــن الاستقلال والأمن لجميع شعوب وبلدان المنطقة . ونحن نؤمن أنه لا ينبغي أن تكون هناك حالة جمود بعد الخطوة الحالية ، كما انه لا ينبغي الابطاء في اتخاذ خطوات قادمة أخرى نحو تسوية الأزمة ، والا فان الموقف في الشرق الأوسط ، قد يصبح خطيرا مرة أخرى .

ان قيمة كل خطوة اتخذت نحو ايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط ، يمكن أن تقاس بمدى مساهمتها في تحقيق الحقوق الوطنية لشعب فلسطين . ومالم يتم تقدم يذكر ، فسوف يصبح من المستحيل اتخاذ أية خطوة حاسمة ، نحو تسوية دائمة لأزمة الشرق الأوسط . والحقيقة انه اذا لم يتم أى تقدم من هذا القبيل ، فان ذلك سوف يشير قلنا بالغا .

ان وفدى ، يعطي أهمية كبيرة لموقف وزراء الخارجية في مؤتمر ليما ، الذى يقوم على أن الدول غير المنحازة ، ينبغي أن تشترك بشكل مباشر وإيجابي ، في البحث عن حل دائــــم وعادل لأزمة الشرق الأوسط .

ان احترام استقلال ، وسيادة ، وسلامة أراضي قبرص ، وسياسة عدم الانحياز التي تتبعها ، يعتبر امرًا تهتم به الأمم المتحدة ، لأنه من صميم مسؤولياتها . وان بلادى تحت على التنفيذ السريع لقرارات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، في هذا الصدد . ان الدول غير المنحازة ، قد أكدت تضامنها الكامل مع قبرص غير المنحازة ، في مؤتمرها الأخير في ليما . ونحن ننطلق من حقيقة معينة ، هي أن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يتحقق الا على أساس القرار رقم ٢٣١٢ (الدورة التاسعة والعشرين) ، وهذا القرار قد اتخذ بالاجماع في الجمعية العامة ، وقد صوتت فــــي صالحه ، بشكل مباشر ، جميع الأطراف المعنية . ان هذا القرار يمثل الأساس الوحيد المقبول ، بصفة عامة ، لحل أزمة قبرص ، عن طريق الاتفاق المتبادل والمتساوى للجالييتين القبرصيتين . ان هذا القرار قد قدم للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، من قبل مجموعة دول عــــدم الانحياز .

وفي هذا الشأن ، فان مجموعة الاتصال ، التي تضم خمس دول غير منحازة ، قد لعبت دورا بناءً في هذا السبيل ، وفي الوقت ذاته ، فقد استمرت في العمل بجد ونشاط ، ومازالت مستعدة ، في اطار مهمتها ، ان تقدم المزيد من الجهود في هذا السبيل . وباعتبار بلادى ،

تربطها علاقات صداقة مع قبرص ، واليونان ، وتركيا ، وتنتمي الى نفس المنطقة الجغرافية ،
وباعتبارها أيضا دولة غير منحازة ، وعضوا في مجموعة الدول الخمس ، فان يوغوسلافيا ، منذ
البدائية ، قد اشتركت بشكل ايجابي ، في البحث عن تسوية دائمة وعادلة ، لمشكلة قبرص .

بالرغم من الخطوات الكبرى التي تمت بغية القضاء على النظام الاستعماري ، فان القوى الاستعمارية ، والاستعمارية الجديدة مازالت مستمرة في جهودها التي ترمي الى الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من مواقعها ، وان هذا الامر يتأكد بتدخل تلك القوى في أنغولا ، بالدعم المكشوف والمستتر المقدم الى جمهورية جنوب افريقيا . وكذلك الشأن بالنسبة لاحتلال ناميبيا ، كذا النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية . . . الخ وهي مواقف يشوبها باستمرار خطر اندلاع ازمة ذات أبعاد عالمية . والان وأكثر من أى وقت مضى ، فان مجرد الادانة المعنوية أو السياسية للنظم الاستعمارية والعنصرية لم تعد كافية ، ومن الضرورى الان ان نتحرك نحو أعمال ملموسة ضد الاستعمار والتمييز العنصرى ، وان نعمل في اطار منظمة الوحدة الافريقية من أجل تحقيق التحرر الكامل للقارة الافريقية .

ان التقسيم المصطنع لكوريا لا يشكل فقط انكارا لحق الشعب الكورى في التوحيد ، بل انه يعرض أيضا الامن والسلام في آسيا وفي العالم بأسره للخطر . ولهذه الاسباب ، فنحن نؤيد سياسة عدم الانحياز التي تتبناها جمهورية كوريا الديمقراطية ، التي تسعى لتحقيق التوحيد بشكل سلمى ودون أى تدخل خارجي . ومن الضرورى الغاء قيادة الامم المتحدة ، وسحب جميع القوات الاجنبية من كوريا ، وذلك لخلق ظروف تساعد على تحويل اتفاق الهدنة الى معاهدة خاصة لسلام دائم . وعن طريق ازالة النفوذ الاجنبى ، سوف يكون من الممكن خلق الظروف التي تؤدى الى ايجاد حل لتوحيد شمال وجنوب كوريا على اساس المبادئ الثلاثة لاعادة التوحيد الوطنى الواردة في البيان المشترك الصادر في ٤ تموز/ يولييه ١٩٧٢ .

ان دول امريكا اللاتينية ، والكاريبي ، تقوم بمساهمة كبيرة في العملية الخاصة بالتحرر الوطنى الاجتماعى والتقدمى في العالم من خلال كفاحها ضد الاستعمار الجديد ، والقضاء على جميع مواطن السيطرة الاستعمارية ، وممارسة السيادة على مواردها الطبيعية ، ولتحقيق التعاون الدولى الحر والعادل .

ان دول هذه المنطقة ، والتي تتعرض في نفس الوقت لضغوط مختلفة من جانب القوى التي لا تؤيد تلك الاتجاهات ، تستحق التأييد الكامل والتضامن من قبل المجتمع الدولى . ونحن نؤيد بصفة خاصة كفاح شعب شيلي ضد النظام الدكتاتورى العنصرى للطغمة العسكرية ، وكذلك حق بنما وكوريا في اقامة سيادة كاملة على أراضيها .

ان الموضوعات الاساسية لنزع السلاح لم تتحرك بعد من جمودها . وان سباق التسلح لاسيما التسلح النووى مازال ينتشر بشكل مخيف ، ليس فقط بصورة تهدد النتائج التي تحققت حتى الان للتخفيف من حدة التوتر ، بل اصبح مصدرا لعلاقات جديدة من الاحتكار والسيطرة ، مما يجعل العالم باستمرار على حافة كارثة نووية . ان معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية قد أصبحت في النهاية وثيقة للاحتكار من اجل انتاج اسلحة نووية وتطوير التكنولوجيا النووية . وان نصوص هذه المعاهدة لم يلتزم بها سوى الدول الموقعة عليها التي لا تمتلك اسلحة نووية أو تكنولوجيا نووية . وهناك ايضا أثر غير مرض نابع من الاتجاه الخاص بسحب المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح من الاشراف المباشر للامم المتحدة ، وتحويلها الى مؤسسات أو قنوات ثنائية ، اذ انه رغم الحلول الجزئية الممكنة ، فانها لا يمكن ان تحل محل الامم المتحدة .

ان وفد بلادي يعتقد ان الوقت قد حان لتغيير هذا الاتجاه ، لكي نصل الى نقطة تحول لحل هذه المشكلة الهامة التي تؤثر على العلاقات الدولية . ومن الضرورة بمكان بالنسبة لجميع الدول ، ان يتم وقف سباق التسلح في أسرع وقت ممكن ، وان تبدأ عملية نزع السلاح العملي والشامل . لذلك فنحن مثلنا في ذلك مثل كثير من الدول ، ندعو الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . واذ كان هذا الاقتراح سيظل معرضا للمراقيل ، فاننا نؤمن بأنه من الضروري عقد دورة خاصة للجمعية العامة ، تركز لنزع السلاح ، كما طالب بذلك مؤتمر دول عدم الانحياز في ليمما ، حيث كانت أغلبية الدول اعضاء الامم المتحدة ممثلة في هذا المؤتمر . ان الجمعية العامة ينبغي عليها ان تقوم بمبادرة في هذا الشأن ، وأن تقبل المسؤوليات التي وكلت اليها بمقتضى الميثاق ، بدلا من ان تظل في حالة شلل بسبب الخلافات في وجهات النظر بين القوى الكبرى .

ان الموافقة على الاعلان وبرنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الصادر عن الدورة الخاصة السادسة كان بمثابة توجيه للجهود نحو تحقيق تغيير جوهري في النظام القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية . وان الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، التي اتخذت المبادرة الخاصة بعقدتها من قبل المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز في الجزائر ، انما تمثل جهدا يستهدف تنفيذ قرارات الدورة الخاصة السادسة .

ان نتائج الدورة الخاصة السابعة في مجموعها ، تعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ، بالنسبة لتغيير مواقف الدول النامية في الاقتصاد العالمي ، ومن حيث مصلحة المجتمع الدولي

بأسره . وان الاهمية المباشرة لاتخاذ قرارات بالاجماع في الدورة الخاصة السابعة ، تتضح في ان هذه القرارات ، قد انشأت اسبقيات ، و اشارت الى الوسائل التي يمكن اتباعها ، وفي نفس الوقت حددت محافل المفاوضات ، ووضعت جدولا لتنفيذ عدد من الاجراءات ، تقوم جميعها على مبادئ ومعايير لم تكن الى وقت قريب مقبولة لدى بعض الدول المتقدمة التي تقوم بصفة خاصة بدور كبير في تطوير الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية .

ونحن نريد ان نتأكد من ان الدورة السابعة الخاصة قد فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية . وان المزيد من تطوير هذه العلاقات سوف يعتمد على الكيفية والوقت الذي يتم فيه تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الدورة الخاصة السابعة ، وعلى الكيفية والوقت الذي يمكن ان نتجه فيه الى التنفيذ الكامل للقرارات الاساسية للدورة السادسة الخاصة ، والتي تقع مسؤولية تنفيذها بصفة خاصة على الدول المتقدمة .

وبالرغم من ان النتائج التي تحققت في بعض المناطق الحيوية ، مازالت بعيدة عن الاهداف التي تتطلع اليها الدول النامية والتي تتوقعها ، وبالرغم من ان معظم الخلافات الهامة من حيث المبدأ ظلت تحكم طبيمة العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة ، فان الوثيقة التي تمت الموافقة عليها بالاجماع في الدورة الخاصة السابعة ، تعتبر ذات اهمية خاصة ، واطارا يصلح لاجراء المزيد من النشاط داخل نظام الامم المتحدة ، بغية التوصل الى اتفاقات ملموسة تتضمن التزامات تنفيذها .

وانا اخذنا ذلك في الاعتبار ، فنحن نعتقد انه من الضرورة بمكان ان نتابع عن قرب تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل اليه ، والذي سوف يتم في اطار كل اجهزة ومنظمات الامم المتحدة المعنية بالمشكلات التي تمت معالجتها في هذه الوثيقة . ان نتائج هذه الانشطة ينبغي ، أولا وقبل كل شيء ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ان تتركز في الجمعية العامة ، وان النتائج في رأينا ينبغي ان تستعرض في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

وفي ضوء نتائج الدورة الخاصة السابعة ، فان مؤتمر باريس الذي سوف يجتمع بناء على مبادرة من فرنسا للنظر في المشاكل الخاصة بالطاقة والمواد الخام والناماء ، ينبغي ان يكيف نفسه مع قرارات هذه الدورة ، وينبغي ان يهتم بتنفيذ القرارات التي اتخذتها الدورة الخاصة السابعة ،

وذلك للدور الذي يمكن ان تلعبه في تنفيذ النصوص الهامة الواردة في الوثيقة التي تمت الموافقة عليها في تلك الدورة ، وبسبب اثر ذلك على مصالح كافة الدول لاسيما الدول النامية ، وبسبب النتائج التي سوف تستتبع ذلك في دور الامم المتحدة في المجال الاقتصادي .
ونظرا لاهمية وتعقد الموقف ، فان الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، في رأينا ، ينبغي ان تقوم بالاعمال التالية التي يجب ان تكون موضوع قرارات محددة :

ان تطلب من جميع منظمات الامم المتحدة في نشاطاتها ان تعطى الاولوية ، او الاسبقية الكبرى الممكنة للموضوعات الواردة في الوثيقة التي أصدرتها الدورة الخاصة السابعة ، والتي تدخل في حدود اختصاصاتها . دعوة هذه المنظمات لتقديم تقارير ، من خلال الدورة الواحدة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ومن أجل انشاء رابطة بين مؤتمر باريس والامم المتحدة ، ينبغي ان يطلب الى المشاركين في المؤتمر ، بأن يخطرخوا الامم المتحدة بصفة منتظمة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الايكوسوك) بنتائج عمل المؤتمر ، وان يكون من المفهوم ان كل الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها في مؤتمر باريس ، سوف تعرض على الجمعية العامة للنظر .

ان الثلاثين عاما من عمر الامم المتحدة تعطينا الفرصة لاعادة النظر في الطريق الذي تجتازه المنظمة العالمية .

لقد اعتبرنا جميعا ، ان الامم المتحدة هي الوسيلة الملائمة لتحقيق التعاون العالمي الدولي القائم على المساواة واحترام مصالح جميع الدول ، وانه من الهمية بمكان ان تستمر الامم المتحدة في المساهمة في المحافظة على السلم والامن الدوليين وحل المشكلات الدولية الملحة والواسعة المدى . وان يوغوسلافيا من جانبها قد ساهمت الى اكبر حد ممكن في تنفيذ المهام التي تواجه المنظمة العالمية .

ان دعم دور وفعالية الامم المتحدة ، كما قال السيد فالدهايم الامين العام للامم المتحدة في مقدمة تقريره السنوي عن عمل المنظمة ، يرتبط بشكل وثيق ويعتمد بشكل مباشر ، على السلوك السياسي للدول الاعضاء ، وعلى موقفها نحو الالتزامات التي ارتبطت بها بحكم عضويتها ، والقرارات التي اتخذتها المنظمة . وان الميثاق نفسه قد اجتاز هذا الاختبار ، وبالرغم من بعض النصوص العتيقة فيه فما زال يعتبر الاساس في تنظيم العلاقات بين الدول . ان عدم تنفيذ كثير من هذه القرارات بسبب سلوك بعض الدول ، يعتبر من اكبر اوجه الضعف التي تواجهها الامم المتحدة ، والتي تحد من الثقة التي يوليها اياها الرأي العام الدولي .

وطالما ان الدول الاعضاء تتصرف من موقع قوة ، وتمارس الضغط وتوجه التهديدات ، وتتدخل في الشؤون الداخلية ، وتقرف العدو وان ضد استقلال وسيادة وسلامة اراضي دول اخرى ، وطالما انها تحتل اراضي دول اخرى ، وتنكر او تخرق حق الشعوب في تقرير المصير ، وطالما انها تمسك بالتمييز العنصري ، او تخرق الحقوق الاساسية للانسان ، وطالما انها لا تعترف بحق الدول في التصرف بطريقة سيادية في مواردها الطبيعية ، وطالما انها تحافظ على السياسات القائمة على السيطرة الاجنبية فلا يمكن ان يتحقق نظام دولي ينسجم او يتفق مع الميثاق او مع المبادئ الخاصة بالمساواة في السيادة والحقوق المتساوية للدول .

ولكن لا شك ان الامم المتحدة ، رغم الصعوبات والمقاومة التي تواجهها ، قد حققت نتائج هامة في كثير من مجالات التعاون الدولي . ومع دخول عدد كبير من الدول الجديدة ، وتصفيحة الاستعمار ، والعمل البناء الذي تحقق بالنسبة لمعالجة بعض الازمات ، ومع تقدم التعاون في كثير

من المجالات ووضع اسس نظام اقتصادى دولي جديد ، فان مساهمة المنظمة في عملية تخفيف حدة التوتر وقيامها بنشاطاتها الانسانية ، قد غير بصورة اساسية من طابع المنظمة العالمية وشكلها وورها . ان التقدم الكبير نحو تحقيق العالمية ، والعلاقات الجديدة في الامم المتحدة ، يجعل من الممكن التوصل الى حل تدريجي للمشكلات الحادة في العالم ، ويمكن كافة الدول الاعضاء - بغض النظر عن حجمها او درجة نموها - من ان تمارس نفوذا اكبر من اجل تطوير الامم المتحدة وتحقيق التغيرات الضرورية في العالم .

ان يوغوسلافيا ، مع الدول الاخرى غير المنحازة ، تعطي اهتماما خاصا لدعم وزيادة فاعلية عمل الامم المتحدة . وفي اطار هذه المنظمة فان الدول غير المنحازة تسعى باستمرار لتحقيق الديمقراطية والتكيف مع احتياجات المجتمع الدولي ، فهي لا ترغب في المواجهة ، كما انها لا ترغب في فرض ارادتها على الدول الاخرى ، ولكنها تؤيد نوعا من العلاقات يسمح لكافة الدول بالمشاركة والاسهام في البحث عن حلول مناسبة ، بالرغم من الاتجاهات التي تستهدف الابقاء على النظام التقليدى القديم من العلاقات القائمة على التبعية والاستغلال .

ان الامم المتحدة كانت دائما خلية حية ، فهي تعكس التغيرات في عالم اليوم ، وهي بطريقتها الخاصة تقوم بدورها في العمليات التقدمية التي تحدث في العلاقات الدولية ، بغية تحقيق الحرية والاستقلال والمساواة والتنمية لكافة الدول والشعوب . ان الامم المتحدة تواجه المعارضة من القوى التي تحاول ان تقلل من شأنها واهميتها . وان الازمة الخاصة بالاعتقاد في الامم المتحدة ، قد اثيرت بشكل مصطنع ، وان التكافل المفروض بصفة عامة بين كافة الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ، يبذو في البحث المشترك عن حلول عادلة للمشكلات الدولية القائمة سوف تؤدى الى مزيد من الدعم لدور الامم المتحدة .

وانا كنا نتحدث عن مستقبل الامم المتحدة في الذكرى الثلاثين من حياتها ، فنحن بالتاكيد لا نقع في اية اوهام بشأن تنفيذ اهدافنا ، ولكننا مقتنعون بأن الامم المتحدة اليوم تسلك الطريق السليم ، وانه عن طريق الجهود المنسقة سوف يمكن التوصل الى حلول ، وستكون في ذلك مصلحة شاملة للمجتمع العالمي بأسره .

وفي ختام حديثي ، فان وفد بلادي يؤمن بأن هذه الدورة للجمعية العامة ، سوف تتمكن من تنفيذ مهامها ، شريطة ان تقوم باتخاذ القرارات الملائمة التي سوف تتبع الخطوط التالية : ازالة مواطن الخطر عن طريق تنفيذ القرارات القائمة ؛ القيام بعمل ملموس من اجل تحرير الشعوب التي ما زالت تتعرض للسيطرة الاستعمارية والعنصرية ؛ اتخاذ مبادرة سياسية حاسمة في مجال نزع السلاح ؛ تأمين تنفيذ قرارات الدورة الخاصة السابعة ، عن طريق المشاركة الكاملة لمنظمة الأمم المتحدة ؛ توسيع نطاق عملية تخفيف حدة التوتر ومدّها الى مختلف المناطق الجغرافية ومجالات العلاقات الدولية ؛ التأكد من ان جميع المشكلات الدولية ذات الاهمية للمجتمع الدولي ، ستسوف تحل في اطار الامم المتحدة او في اتصال وثيق بها .

وانا استطاعت هذه الدورة ان تحقق تقدما على اساس هذه الخطوط الاساسية ، فنحن مقتنعون بأن مناخا اوجوا من التعاون البناء ، سيظل قائما ، وسوف يمكننا من حل المشكلات التي تواجه الامم المتحدة .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالالمانية) :
السيد الرئيس ، اسمحو لي ان انتهز هذه الفرصة لكي أجد تهاني لانتخابكم لهذا المنصب
الرفيع . وفي نفس الوقت أود ان اعرب عن ارتياحي لهذا العمل العظيم الذي قام به الأمين العام
الموقر . وانني أتمنى لهما النجاح في مهامهما المسؤولة .
ان الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تميزت بتغيرات ملموسة في العلاقات
الدولية . ان فكرة التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المتباينة قد أحرزت تقدماً
خلال العام الماضي . ان الاتفاقات الدولية ، والتعهدات جعلت هذه الفكرة أكثر قوة والزاماً .
ان هذا يملأ شعوب العالم بالايان ويجعلهم يتطلعون بأمل الى المستقبل .
وفي العام الثلاثين للانتصار على الفاشية ، فاننا نحتفل ايضاً بالعيد الثلاثين لانشاء
منظمة الامم المتحدة . ان هذين العيدين يذكراننا ، بقوة ، بضرورة تدعيم الأمن الدولي أكثر فأكثر .
ان الشعوب التي ناضلت وبذلت الدماء ، اكتسبت حقها في العيش في سلام وأمن ؛ واقامة عالم
بغير حروب اصبح من المبادئ الرئيسية للأمم المتحدة .
ويجب ان نسجل ايضاً ، ان هذا يعتبر الهدف الأسمى للسياسة الخارجية الاشتراكية .
وبهذه المناسبة للعيد الثلاثين للتحرر من النازية ، فان حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية تؤكد ؛
مرة أخرى ؛ احترامها واخلاصها لتراث ضحايا الفاشية ، وتتعهد بأن تبذل ما في وسعها ؛ ليس
لكي تحافظ فقط ، بل لكي تنهض ايضاً بكل ما بذل وتحقق من قبل .
وبالطبع ، فما زال امامنا طريق طويل حتى نقضي على الحرب بصورة كاملة من حياة الانسانية
للأبد . وليست لدينا اوهام في هذا الشأن ؛ ولكن التجربة تعلم ان كافة الشعوب التي تهتم
بالسلام ، اذا اتحدت وعملت باصرار ، فان معارضي الوفاق سوف يجدون من الصعب أكثر فأكثر
ان يتعرضوا للمصالح الحيوية للشعوب ؛ ويمكن للأمم المتحدة - بالفعل - ان تساهم في تحقيق
هدفنا . ان هذا هو ما نؤمن به ، وهو الهدف الأسمى لميثاق الامم المتحدة .
ان حدثين قد اثبتا باقناع ان الوفاق الدولي يتزايد وينمو في العلاقات الدولية .
ففي الهند الصينية انتهت الحرب ؛ وفي اوربا نجح مؤتمر الأمن والتعاون .
ان هذين الحدثين كان لهما أثرهما الطيب على سياسات العالم . وبعد ان خاض شعب

فيتنام حرباً طويلة ، وبذل التضحيات ، فانه دافع عن حقه في تقرير المصير الوطني والاجتماعي ، وانتصر على التدخل الخارجي . ان دول المجتمع الاشتراكي قد وقفت دائما الى جانب شعب فيتنام ؛ وكذلك القوى المناهضة للامبريالية المحبة للعدالة والسلام . ان شعب فيتنام البسطل له الحق القانوني والمعنوي في ان يمثل على الفور في الأمم المتحدة على قدم المساواة . اننا نعترض على العقوبات التي تثار امام انضمام جمهورية فيتنام الديمقراطية ؛ وجمهورية فيتنام الجنوبية كأعضاء في الامم المتحدة أيا كانت الحجج التي تقدم . ان جمهورية المانيا الديمقراطية تتوقع ان يدرس مجلس الأمن مرة أخرى ، ويوافق على الطلب الذي تقدمت به الدولتان للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ، وفقا لنص القرار الذي صدر يوم الجمعة الماضي . من الذي يمكن ان يعترض على حق هاتين الدولتين في الانضمام الى الامم المتحدة ؟ ويا انضمام هاتين الدولتين ، ألن تدعم الأمم المتحدة مهمتها في حفظ السلام ؛ وتشجيع التعاون بين الشعوب ؟

وفي اوربا ؛ بعد فترة طويلة من المواجهة الخطيرة والحرب الباردة حدث تحول تاريخي . ان شعوب القارة وشعوب العالم قد وضعت آمالا كبيرة في مؤتمر الأمن والتعاون في اوربا ؛ ولن تخيب آمالها ، ان اساسا قويا قد أرسى من اجل العلاقات بين الدول في القارة الأوروبية . ان حدود وسيادة الدول محترمة ، وكذلك فان مبادئ التعايش السلمي قد اعترف بها كقاعدة للتعامل في العلاقات المتبادلة بين الدول ذات النظم الاجتماعية المتعارضة . ان حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية قد بذلت جهودها بالاتفاق مع حكومات الاتحاد السوفياتي ، والدول الاشتراكية الاخرى من اجل انجاح المؤتمر ، وقد فعلت ذلك وفقا لدستورها الاشتراكي .

ومع صدور وثيقة مؤتمر هلسنكي ، فان خطوة لها مغزاها قد تمت نحو نظام أمن اقليمي لصالح تأمين السلم العالمي بما يتفق مع ميثاق الامم المتحدة . ومن الأمور ذات الاهمية القصوى ، المبادئ العشرة التي تحكم العلاقات بين الدول ، والتي تشكل تطبيق مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المتباينة . وبالنسبة للتجارب التاريخية في اوربا ، حيث حربين طاحنتين عالميتين بدأتا ، أود أن أؤكد على مبدأ عدم انتهاك الحدود . الأمر الذي له مغزاه بالنسبة لشعوب القارة الأوروبية ، وله مغزاه ايضا بالنسبة للعلاقات المستقرة بين الدول بصفة عامة .

عندما يطرح تساؤل لماذا نجح المؤتمر ، فان الرد وقبل كل شيء هو وجود الرغبة ،
وماتم اتخاذه من اجل احترام سيادة وسلامة كافة الدول الأوروبية . ان العقل والواقعية قد تغلبا
على الأوهام الخطيرة .

ان ممثلي الخمسة والثلاثين دولة الذين اشتركوا في مؤتمر الأمن والتعاون في اوروسيا
بوضع توقيعاتهم على الوثيقة النهائية قد التزموا ؛ بصورة جماعية ؛ باحترام المبدأ القانوني
الدولي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان هذا الالتزام يجب تقويته . ان الاحداث
في البرتغال تجعل من الضروري والحتمي ان نؤكد على ذلك بقوة . ان كافة المحاولات لوضع
العقبات امام الشعب البرتغالي في ايجاد حلول مرضيه لمشاكله تأتي من القوى الفاشية والرجعية .
لقد لاحظنا باهتمام التقييم والتقدير لنتائج مؤتمر هلسنكي ، والذي عبر عنه الامين العام
الدكتور كورت فالدهايم في مقدمة تقريره السنوي . وبالتالي، فاننا ننتهي الى أن الأمم المتحدة ،
معتمدة على ذلك ، يجب ان تنشر عطية الوفاق الى القارات الاخرى . ان ثمار الوفاق الاوروبي سوف
تفيد كافة الشعوب .

ولكي نجعل الوفاق عطية لا رجعة فيها ؛ يجب ان يمتد ، وان نعطيه مضمونا ماديا .
وفي رأي جمهورية المانيا الديمقراطية ؛ فان الحد من التسلح ، ونزع السلاح لهما أولوية
في الأهمية . ان سياق التسلح قد اصبح اكثر فأكثر متعارضا مع نمو وتطوير علاقات مشمرة بين
الدول ، واليوم فان غالبية الدول تعترف بالحد من التسلح ونزع السلاح كمهمة أساسية ومركزية .
ان موقف الدول الاشتراكية من حيث ان الوفاق السياسي في حاجة عاجلة الى ان يستكمل فسي
المجالات العسكرية يجد تأييدا عاما . وهنا نفكر في اجراءات للحد من المواجهة العسكرية ،
وكذلك خطوات واعية من اجل تخفيض والقضاء على وسائل الحرب .

وقد تم الكثير في هذا الشأن . ان مناطق واسعة من العالم والفضاء الخارجي أصبحت مجردة من الأسلحة النووية . ان تطوير وانتاج واستخدام الأسلحة البكتريولوجية قد ثبت أنه يتعارض مع القانون . ان تجارب الأسلحة النووية في الفضاء قد انخفضت الى حد كبير ، ولن تكون هناك تجارب اذا ما توقفت جمهورية الصين الشعبية عن تجاربها من هذا النوع . ان من بين الاتفاقيات التي أبرمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تستحق التأكيد عليها . ولضمان تطبيقها عالميا ، فان المؤتمر الخاص باعادة النظر في تطبيق هذه المعاهدة ، قد توجه بنداءات الى الدول التي لا تزال مترددة في الانضمام الى هذه المعاهدة . ومما لاشك فيه أن هذا من شأنه أن يضيف، الى حد كبير ، فاعلية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ومن هنا فاننا نرحب بالنداء الذي وجهه المؤتمر للتعاون من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مما يتفق مع الالتزامات التي ترتبها المعاهدة . ان هذا يشير بصفة خاصة الى الدول التي تصدر المعدات والمواد الى الدول التي ليست اطرافا في هذه المعاهدة .

اننا نعتبر الاتفاقيات بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتفادي الحرب النووية بمثابة اجراءات تؤدي الى اشراف على سباق التسلح . ان هذه الاتفاقيات تعتبر شواهد طيبة . ان الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح يقتضيان مع ذلك مشاركة كافة القوى التي تمتلك أسلحة نووية . ان جمهورية المانيا الديمقراطية تؤيد بقوة عدم استمرار التجارب النووية من جانب كافة الدول ، وفي أي مكان . ولهذا السبب فاننا نرحب بالاقترح الأخير الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بابرام معاهدة حول التحريم الكامل والشامل للتجارب النووية . ان هذا يعتبر حركة منطقية ، تأتي في وقتها ، من أجل أن نضع حدا لهذه التجارب ، يضاف الى معاهدة موسكو التي ابرمت في عام ١٩٦٣ ، والتي تبعتها المعاهدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ٣ تموز/يوليه سنة ١٩٧٤ . ان هذا الاجراء يعتبر ملائما كي تفرض رقابة على سباق التسلح النووي .

اننا واثقون من أن مبادرة الاتحاد السوفياتي سوف تؤيدها الجمعية العامة ، لا سيما وانها رد على ما طالب به غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعدة أعوام . ان المؤتمر الخاص باعادة النظر حول معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام قد ورد فيها ما يلي :

” ان المؤتمر يعبر عن وجهة النظر في أن ابرام معاهدة تحرم كافة التجارب النووية ،
هو من الاجراءات التي لها أهمية قصوى لوقف سباق التسلح النووي . ”
ومن المهم أيضا ، الأخذ بالاقترح الذي تقدمت به حكومة الاتحاد السوفياتي لكي تدرج
مسألة تحريم تطوير ونتاج الوسائل الجديدة للدمار الشامل ، وأية أنواع جديدة من هذه الأسلحة ،
في جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا نعتبر أن مشروع الاتفاقية
الذي عرض على هذا الاجتماع يعتبر كأساس مقبول لنا جميعا ، وملائم بالنسبة لايجاد حل عادل
ودائم لهذه المشكلة . ان الموافقة على الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي ، ستعطي
دفعة الى عملية الحد من الأسلحة ، ونزع السلاح في مجموعة ، وبالتالي فان هذا من شأنه أن
يعطي مضمونا ماديا للوفاق السياسي .

وعلاوة على الحد الشامل للأسلحة ، واجراءات نزع السلاح فان ابرام اتفاقيات اقليمية
في هذا الصدد ، يمكن أن يؤدي الى تحقيق انفراج عسكري . ولهذا السبب فان لنا اهتماما خاصا
بالنسبة للمفاوضات الحالية المتعلقة بالخفض المتبادل للقوى المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا ،
بالاتفاق مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ، فان جمهورية المانيا الديمقراطية
تبذل الجهود من أجل تحقيق خفض فعلي . ان مبدأ الأمن الكامل لكافة الدول المعنية له أهمية
خاصة بالنسبة للنتائج المقبولة والمتبادلة .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية تحت على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وقد سجلت هذا
الموقف في بيان قدمته في ٢٩ نيسان /ابريل سنة ١٩٧٥ . وقد حان الوقت لاتخاذ الخطوات
العملية لعقد هذا المؤتمر . والسؤال هنا ، ألا يمكن أن تقدم فورا تعليمات الى اللجنة الخاصة
في هذا الشأن ؟

اننا نقدر أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، قد قدما للجنة نزع السلاح مشروع
اتفاقية مشتركة حول تحريم أى عمل يؤثر على البيئة وعلى المناخ بالنسبة للاغراض العسكرية أو العدائية
التي لا تتفق مع الحفاظ على الأمن الدولي والرفاهية الانسانية والصحة . وان الدورة المقبلة للجنة
نزع السلاح في جنيف يمكن أن تدرس هذا المشروع .

ان وفد جمهورية المانيا الديمقراطية يأمل أن تقدم الدورة الثلاثون الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة دفعة قوية للحد من الأسلحة ونزع السلاح .
ان جمهورية المانيا الديمقراطية تأمل في أن يطبق قرار عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية ، والتحریم الدائم لاستخدام الأسلحة النووية التي صدر عن الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة ، ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا ملزما حول هذا الموضوع . وهكذا فإن التعاون السلمي والامن الدوليين ، سوف يدعمان . وفي هذا الاطار ، آمل أن أؤكد على الاعلان الخاص بدعم الامن الدولي لسنة ١٩٧٠ ، وبصفة خاصة خلال العام الثلاثين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فان هذه الدورة الثلاثين ، وهي دورة احتفال ، يجب أن تستخلص النتائج المطلوبة .

خلال الاعوام العشرة السابقة ، فان دور الأمم المتحدة قد أصبح واضحا لنا جميعا . ان ميثاق الأمم المتحدة قد اثبت انه أساس قوى للنضال ضد العدوان والاضطهاد الوطني ، من أجل تعاون متوازن بين كافة الدول في كافة المجالات . كذلك فان مبدأ اجماع الاعضاء الدائمين لمجلس الامن قد أثبت انه مبدأ طيب . وفي هذا الشأن أصبح من الممكن أن نتعاون ، وبكل ثقة ، من أجل تدعيم السلام وتفادي الحرب النووية . والسؤال هنا ، الا يتفق هذا مع مصالح كافة الشعوب ؟ ان فرص تطبيق أهداف ومبادئ الميثاق نصا وروحا تتزايد ، والدليل على ذلك مثلا ، صدور الاعلان حول منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة ، والاعلان الخاص بتدعيم الأمن الدولي ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول وغير ذلك من الوثائق . وهكذا فليس هناك أية حاجة لاعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة .

ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية تؤيد الطلب الذي تقدمت به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن حل مسألة كوريا بصورة سلمية ودون تدخلات خارجية . ان هذا سوف يكون له أهمية بالنسبة لتدعيم السلام والأمن في آسيا . لقد كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية ضمن الدول التي شاركت في تبني مشروع القرار الخاص بإنشاء ظروف ملائمة لتحويل الهدنة الى سلام دائم في كوريا ، والاسراع باعادة التوحيد السلمي والمستقل لكوريا . ان تصفية قيادة الأمم المتحدة ، وانسحاب كافة القوات الأجنبية المرابطة في جنوب كوريا تحت علم الأمم المتحدة ، والمهام الأخرى الواردة في مشروع القرار تعتبر مطالب أساسية ذات أهمية قصوى .

ان الموقف في الشرق الأوسط ما زال يهدد الأمن العالمي . ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية تؤيد تسوية سياسية لهذه المشكلة ، وهذا يقتضي الانسحاب الكامل لإسرائيل - وفقا لقرارات الأمم المتحدة - من الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق المشروعة القومية لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة له ، وتقديم ضمانات لأمن كافة دول وشعوب المنطقة .

ان الخطوات الجزئية - وقد ثبت ذلك من الموقف الحالي - لا يمكن أن تحل محل الحل الشامل الضروري لهذه المشكلة . ان الواقعية والارادة الطيبة ، من قبل كافة الأطراف ، تجعلنا نؤمن بأن استمرار مؤتمر جنيف حول السلام في الشرق الأوسط هو أفضل طريقة . ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ضرورية لا سيما وان هذه المنظمة قد اعترفت بها ، من قبل الأمم المتحدة ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي .

وفيما يتعلق بالتسوية السلمية لقبرص ، فاننا نرى أن مجلس الأمن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة باصدارهما القرارات الخاصة بهذا الموضوع قد قدما اساسا واقصيا وبناء .

وكذلك ، ومن هذه المنصه ، فاننا نطلب ، بصورة جذرية ، اعادة الحقوق الانسانية في شيلي ، والافراج عن الشيعي لويس كورفالان والمواطنين الشيليين الآخرين الذين يعانون من سوء المعاملة في السجون ومعسكرات الاعتقال التي أقامتها الطغمة هناك . ان الطغمة العسكرية الفاشية التي ما زالت تواصل اربابها ضد شعب شيلي ، وترفض دخول مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول حقوق الانسان ، لا يجب أن تستمر في احتقارها للقرارات التي صدرت عن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، الخاصة بشيلي .

منذ خمسة عشرة عاما ، وعلى أثر مبادرة من قبل الاتحاد السوفياتي ، على أساس ميثاقها ، فان الأمم المتحدة قد أصدرت الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . ان هذا يشكل المرحلة النهائية للنضال من أجل الاستقلال السياسي للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد الاستعماري .

لقد وقفت جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، في كل وقت ، الى جانب حركات التحرير القومية للشعوب ، وسوف تواصل تأييدها لهذه الحركات في جهودها التي تهدف الى القضاء على آخر معاقل الاستعمار والسيطرة العنصرية .

ويتحد تام للإرادة الواضحة للأمم المتحدة ، فان النظام العنصري في بريتوريا ، قلعة الدفاع عن الاستعمار في جنوب افريقيا ، ما زال يواصل اضطهاده وارهابه لغالبية الشعوب ، وما زال يبقى على قواعده غير المشروعة في ناميبيا . وقد حان الوقت لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٣٦٦ الصادر في ١٧ من كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٧٤ . وعلاوة على ذلك ، فان جمهورية ألمانيا الديمقراطية تؤيد قرارات مؤتمر كمبالا لمنظمة الوحدة الافريقية التي تطالب بفرض حظر كامل على توريد الأسلحة لجنوب افريقيا ، بالإضافة الى فرض عقوبات اقتصادية ، وقطع العلاقات مع نظام فورستر . اننا نتفق مع الذين يعتبرون ان استمرار وتزايد التعاون الاقتصادي والعسكري من قبل بعض الدول مع جنوب افريقيا يعتبر تأييدا لهذا النظام . ان وقف مثل هذا التعاون يعتبر شرطا مسبقا أساسيا لتسوية مسألة جنوب افريقيا بما يتفق مع حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

اننا نصبر عن تعاطفنا وتضامننا مع شعب زيمبابوي في نضاله العادل ضد نظام " سميث " . ويجب الالتزام بتنفيذ العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن ضد الحكام العنصريين في روديسيا . وأمام تيار حركة التحرر الوطني ، وفي بداية التغييرات الديمقراطية في البرتغال ، فان الامبراطورية الاستعمارية الأخيرة قد انهارت . اننا نحیی ، بسعاده ، وفدى جمهورية موزامبيق الشعبية وجمهورية الرأس الأخضر كمثليين لبلديهما اللذين اكتسبا استقلاليهما بتضحيات كبيرة . كما نحیی شعبي هذين البلدين اللذين ترتبط بهما جمهورية ألمانيا الديمقراطية بروابط التضامن . كما أننا نحیی بحرارة ، أيضا ، ممثلي الجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيب . ويكل التعاطف ، فاننا نتربح احتفال أنجولا باستقلالها في شهر تشرين الثاني / نوفمبر القادم وتبوعها لمكانها في منظمة الأمم المتحدة كدولة ذات سيادة .

ان الموقف الحالي ، بالرغم من ذلك ، يشير قلقنا . ان القوة الرجعية ، مدعومة من الخارج ، تحاول القضاء على مكاسب النضال التحرري ، وتزيد من الحروب الخطيرة التي تنتهك سلامة أراضي البلاد . انهم يريدون من كل دولة أن تبقى مفتوحة للاستعمار الجديد وتأثيره ، عن طريق الشركات عبر القومية . لكن شعب أنجولا لا يجب أن يحرم من ثمار نضاله التحرري الذي خاضه بتضحيات كبيرة .

ان التحرر السياسي من نير الاستعمار هو انجاز كبير ، يسهم في تعاون متكافئ بين كافة الشعوب على أساس حقها في تقرير مصيرها واحترام سيادة الدول . وفي نفس الوقت ، فان هذه الدول الجديدة المستقلة ، تواجه الحاجة للقضاء على الهياكل الاستعمارية في اقتصادياتها القومية ، وفي العلاقات الاقتصادية الدولية . اننا نؤيد المطالب العادلة التي تقدمت بها تلك الدول في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، من أجل قيام نظام اقتصادي دولي جديد .

ان التطلعات من أجل سلام وأمن عالميين قد عبثت في كافة قطاعات الشعوب . وانه لمصا يشير الاهتمام تزايد دور المرأة في هذا النضال . ان مؤتمر الأمم المتحدة ، بالنسبة لعام المرأة العالمي ، الذي عقد في المكسيك ، يعتبر مثالا رائعا . ان نتائج هذا المؤتمر قد أثبتت بوضوح تكافل السلام والتقدم الاجتماعي على المستوى الدولي .

ويسبب العمل المكثف الذي تم في مؤتمر المكسيك فقد تم انشاء أسس قوية لمداولات هذه الدورة للجمعية العامة . ان هذا يسمح بمناقشة مختلف جوانب مشاكل النضال من أجل التطبيق الكامل للحقوق المتساوية للمرأة وتحقيق نتائج كافية .

ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية سوف تتبنى المؤتمر العالمي للمرأة في تشرين الاول / اكتوبر القادم . ان اللجنة التحضيرية الدولية سوف تضم ألفي مندوب . ان شعب وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية يتوقان لتقديم كافة التسهيلات ، وعمل كافة الترتيبات من أجل هذا الحدث ، وذلك في ظل الخطوط العريضة للقرارات التي تم اقرارها في المكسيك .

ان الاعداد يتم في الوقت الحاضر من أجل عقد المؤتمر التاسع للحزب الموحد الاشتراكي لالمانيا ، وهو الحزب الحاكم في بلدى . ان كافة سكان بلادنا يبذلون جهودا كبيرة من أجل تحقيق انجازات كبيرة ، في مجال الصناعة ، والزراعة ، والعلوم ، والتكنولوجيا ، والتعلم ، والثقافة ، ومن أجل هذا العمل الاشتراكي البناء فنحن في حاجة الى سلام . ان الامين الأول للجنة المركزية للحزب الموحد الاشتراكي لالمانيا ، أريش هونيكر ، قد أعلن في مؤتمر الأمن والتعاون الاوربي : " ان كافة المشاكل الضخمة التي تعرقل نمو العلاقات بين الدول في مرحلة ما قبل الحرب ، قد تم حلها . "

ان هذا ينطبق أيضا على ما يسمى بمسألة ألمانيا . ان هذه المسألة قد تم حلها عن طريق تطوير وايجاد دولتين ألمانييتين مستقلتين كل منهما عن الاخرى تحت نظامين اجتماعيين مختلفين . ان شعب جمهورية ألمانيا الديمقراطية يمارس حقه في السيادة ، وتقرير مصيره ، واختيار النظام الاجتماعي الذى يلائمه ، وهو مما لا شك فيه ، الاشتراكية . ان أى شخص يرفض هذه الحقيقة التاريخية سوف يعرض سلام وأمن شعوب هذه المنطقة للخطر . ان شعب جمهورية ألمانيا الديمقراطية يعلم ، أن الشعوب الاخرى أيضا ، تعني - وعمق - بالعلاقات المتبادلة المفيدة بين الدول ، وبالتالي تساهم في الحفاظ على السلام وتدعيمه . انكم يجب أن تتأكدوا من تعاوننا في أى وقت ، ومساهمتنا في تدعيم الامم المتحدة للسلام ، ونزع السلاح ، وتعاون الشعوب من أجل الصالح المشترك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الان الى المتحدث الاخير في جلسة بعد ظهر اليوم . وان ممثل فرنسا قد طلب ممارسة حقه في الرد . وان أعضاء الجمعية العامة يذكرون أننا في الجلسة ٢٣٥٣ ، قررنا أن الكلمات التي تلقى في ممارسة حق الرد يجب ألا تستغرق أكثر من عشر دقائق فقط . وانني أذكركم بذلك الان . وأعطي الكلمة للسيد ممثل فرنسا لممارسة حقه في الرد .

السيد دى جيرينجود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وزير خارجية تشاد قد أشار صباح اليوم الى الموضوع المؤلم المتعلق بالرهينة الفرنسية المحتجزة منذ سبع عشرة شهرا لدى المتمردين في " تيبستي " ، ولقد قال ان فرنسا - واقتبس عنه - " . . . قد قدمت المعدات العسكرية لبعض الخارجيين عن القانون . . . " (جلسة ٢٣٥٩ ، ص ٧٣) .

وانني أذكر هنا ، باسم الوفد الفرنسي ، انه لم يتم ارسال مثل تلك المعدات ولن يتم ذلك مستقبلا ، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان فرنسا لم تفكر مطلقا في أن تسيء ، بأقل قدر ، الى السيادة والسلامة الاقليمية لتشاد ، وان فرنسا تعترف بحكومة " نديامينا " على أساس أنها هي الحكم الشرعي الوحيد ، وانها تود أن تبقى على علاقات من التعاون الودي مع هذه الحكومة .

ان المفاوضات الجارية حاليا من أجل الافراج عن الرهينة الفرنسية المحتجزة في اقليم " تيبستي " انما تجرى على مستوى انساني بحث وبطريقة لا تضر ، ولا تسيء اطلاقا الى المبادئ التي أشرت اليها الآن .

وانني اكرر هنا ، انه ليست هناك شحنات أسلحة على الاطلاق . وأود فضلا عن ذلك ، أن أؤكد ، انه اذا ما نجحت المفاوضات الجارية فان طرفا ثالثا سيكون في مركز يمكنه من أن يقدم الدليل القاطع على أن فرنسا تتمسك بما تصهدت به .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠